

العنوان:	أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري: دليل من البيئة السعودية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	عبدالحليم، أحمد حامد محمود
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	يونيو
الصفحات:	87 - 144
رقم MD:	1169121
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مراجعة الحسابات، الإفصاح المحاسبي، حوكمة الشركات، رأس المال الفكري، السعودية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1169121

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

عبدالحليم، أحمد حامد محمود. (2019). أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري: دليل من البيئة السعودية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع1، 87 - 144. مسترجع من <http://1169121/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

عبدالحليم، أحمد حامد محمود. "أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري: دليل من البيئة السعودية." مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية ع1 (2019): 87 - 144. مسترجع من <http://1169121/Record/com.mandumah.search/>

أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري:
دليل من البيئة السعودية

د/ أحمد حامد محمود عبد الحليم
أستاذ مساعد- قسم المحاسبة
كلية التجارة-جامعة بنها

ملخص البحث:

غرض البحث: يهدف هذا البحث إلى اكتشاف مدى إفصاح الشركات السعودية عن رأس المال الفكري، واختبار أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري بشركات المساهمة المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية السعودية.

التصميم والمنهجية : اعتمد الباحث على مدخل تحليل المحتوى Content Analysis في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (100) شركة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية خلال عام 2017م، وذلك لبناء نموذج لقياس أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وتطبيقها من خلال برنامج (SPSS).

النتائج والتوصيات: توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في الشركات السعودية المسجلة خلال فترة الدراسة، كما توصلت إلى أن أكثر خصائص لجان المراجعة تأثيراً على هذا الإفصاح هو: استقلال أعضاء اللجنة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها، وكذلك عدد مرات اجتماعها، بينما لا يوجد تأثير لعدد أعضاء اللجنة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. واستناداً لهذه النتائج أوصت الدراسة بأهمية زيادة وعي الشركات السعودية بالإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري، وضرورة تبني هيئة سوق المال السعودية إضافة مادة إلى لائحة حوكمة الشركات خاصة بالتقرير والإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري، وإلزام الشركات بإصدار تقرير محاسبي عن مدى إفصاح الشركة عن رأس المال الفكري، مع ضرورة اعتماده من مراجع خارجي مثلما هو الحال في التقارير المالية السنوية.

الأصالة والإضافة: يُعد البحث من أوائل الدراسات التي تناولت أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في بيئة الأعمال العربية بصفة عامة وبيئة الأعمال السعودية بصفة خاصة، وتسهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي من خلال تحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري بشكل متكامل، وقياس أثر هذه العلاقة في بيئة الأعمال السعودية.

الكلمات المفتاحية: خصائص لجنة المراجعة، الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، حوكمة الشركات، التقارير المالية، الشركات المسجلة في البورصة السعودية.

Impact of Audit Committees' Characteristics on the Level of Accounting Disclosure of Intellectual Capital: Evidence from the Saudi Environment

Dr. Ahmed Hamed Mahmoud Abdelhalim
Assistant Professor, Department of Accounting
Faculty of Commerce, Banha University

Abstract:

Research Objective: This research aims mainly to investigate the extent of intellectual capital disclosure by Saudi listed companies and examine the impact of audit committees' characteristics on the extent of intellectual capital disclosure by listed companies in the Saudi Environment.

Research Methodology: The researcher relied on the Content Analysis approach to examine annual reports of a sample of 100 companies listed on the Saudi stock exchange during 2017 to design a model for measuring the impact of audit committees' characteristics on the extent of accounting disclosure of intellectual capital. The study employed the Statistical Package of Social Sciences – SPSS for the needed data analysis.

Results and Recommendations: The current study found a relatively low level of accounting disclosure of intellectual capital by Saudi listed companies during 2017. Moreover, it was found that the most important characteristics of audit committee affecting this disclosure are (1) independence of the audit committee's members; (2) financial and accounting expertise of its members and (3) the number of committee's meetings. Based on the above findings, the study recommended the importance of raising the awareness of listed companies in the Saudi Environment to disclose more on the elements of the intellectual capital. Also, there is an urgent recommendation for the Saudi Capital Market Authority to add a new article to its corporate governance regulations to enforce listed companies to disclose elements of intellectual capital.

Originality and Contribution: This research is one of the first studies investigating the impact of audit committees' characteristics on the extent of the intellectual capital disclosure in the Arab business environment in general and the Saudi business environment in particular. The current study may contribute to accounting literature through analyzing the relationship between the characteristics of audit committees and the disclosure of intellectual capital in an integrated manner in the Saudi business Environment.

Keywords: Characteristics of audit committee, Intellectual capital disclosure, Corporate governance, Financial Reports, Companies Listed on the Saudian Stock Exchange Market.

1- المقدمة:

في ظل التغيرات السريعة في عالم الأعمال، والتي شهدتها السنوات الأخيرة سببها الأساسي ظهور عوامل عديدة، مثل العولمة والاندماجات والتحالفات الاستراتيجية والإبداعات والابتكارات-مما أدى إلى التحول نحو الاقتصاد المعرفي Knowledge-Based Economy. وعلى ذلك أصبحت التقارير المالية التي تركز على الإفصاح المحاسبي عن الأصول المادية فقط ذات قيمة محدودة للمستثمرين في اتخاذ القرارات وفي تحديد القيمة السوقية للشركات. مليجي (2015)؛ (Cheng et al., 2014).

وهذا القصور في التقارير المالية وعدم قدرتها على توفير احتياجات المستثمرين كان أحد أسباب الانهيارات المالية عام 2008م، كما أن الفجوة المتسعة بين القيم الدفترية والقيم السوقية لصادفي أصول الشركات في كثير من الدول، قد تم تناولها كدليل على عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية التقليدية في تقييم الشركة. الميهي (2013)؛ لذلك بدأت الشركات تتجه لتطوير تقاريرها المالية من خلال الإفصاح عن الموارد المعنوية غير الملموسة Intangible Resources، إيماناً منها بأن اقتناء هذه الموارد وإدارتها بالشكل المناسب، سيسهم في تكوين القيمة Value Creation المحتملة المستقبلية للشركة، بالإضافة إلى خلق ميزة تنافسية، مما انعكس على زيادة حجم الاستثمار فيها، وبالتالي زيادة الحاجة إلى معلومات رأس المال الفكري.

إن الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري (IC) Intellectual Capital في التقارير السنوية للشركات يتيح الفرصة لها لتحقيق مزايا إضافية، ناتجة من تحسين الشفافية في الأسواق المالية، وتوطيد عوامل الثقة مع أصحاب المصالح، وتفعيل أداة تسويقية قيمة للشركة، تحسن من سمعتها على المدى الطويل. الميهي (2013).

وبالرغم من أن الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري قد حظي باهتمام المنظمات المهنية الدولية- مثل مجلس معايير المحاسبة (ASB)، ومجلس التقارير المتكاملة الدولي (IIRC)- وذلك للمنافع التي تتحقق نتيجة الإفصاح عن رأس المال الفكري، إلا أن الاهتمام بتنظيمه في المملكة العربية السعودية ما زال محدوداً، حيث يلاحظ أن القوانين المنظمة للإفصاح لم تتضمن أية إشارة إلى الإفصاح عن رأس المال الفكري، بالإضافة إلى حداثة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS ومنها المعيار رقم (38) الخاص بالأصول غير الملموسة Intangible Assets، كما أن الدراسات حول الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في بيئة الأعمال السعودية ما زالت محدودة سواء من جانب الباحثين أو المنظمات المهنية. ونتيجة لذلك فلا بد من إجراء دراسات حول معلومات رأس المال الفكري التي يجب الإفصاح عنها حتى

يمكن المساهمة في تطوير المعايير المحاسبية لكي تشتمل على هذه المعلومات بما يفي باحتياجات ومتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

هذا وقد اهتمت البيئة السعودية بلجان المراجعة (Audit Committee(AC)، فهناك العديد من القرارات المرتبطة بها والتي تنظم عملها، ومنها قرار وزارة التجارة رقم (903) بتاريخ 1414/8/12 هـ الموافق 1994/1/24م، مشروع القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، كما أصدر مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (1-212-2006م) لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، وقد تم تعديلها بموجب القرار رقم (1-10-2010م) وقد تضمنت اللائحة في المادة (14) فقرة عن لجان المراجعة وتعتبر هذه المادة إلزامية على الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية ابتداءً من عام 2009م. وفي 2017م صدرت لائحة حوكمة الشركات الجديدة، على أن يبدأ تطبيقها في العام ذاته توازيًا مع الانتقال إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في المملكة العربية السعودية، وفي ظل هذه اللائحة فقد أصبحت كل المواد إلزامية إلا ما يتم الإشارة إلى أنه استرشادي، وقد خصصت هذه اللائحة المواد من (54) حتى (59) للجنة المراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح لجنة المراجعة في القيام بمهامها يتطلب توافر مجموعة من الخصائص، من أهمها: أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلال عن الإدارة، القدر الكافي من التأهيل العلمي والخبرة المهنية في أعضائها، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة على عاتقها، وأن يجتمع أعضاء لجنة المراجعة بصورة متكررة تمكنهم من أداء مهامها ومسؤولياتها بشكل فعال. نويجي (2017)؛ صالح (2017)؛ Chou & Buchdadi (2017)؛ Haji & Anifowose (2016)؛ Almaqoushi & Powell (2017)؛ Poretti et al., (2018). وبذلك تتضح أهمية البحث الحالي من خلال محاولته لتقديم دليل من البيئة السعودية عن أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري.

2- مشكلة وتساؤلات البحث:

في ظل الاقتصاد المعرفي هناك صعوبة يواجهها ممثلو سوق رأس المال في تحديد القيمة العادلة للشركات من خلال التقارير المالية المعدة وفقاً للنموذج المحاسبي التقليدي، وتتمثل تلك الصعوبة في عدم قيام الشركات بالإفصاح عن رأس المال الفكري. كما تزايدت الأهمية الاستراتيجية لرأس المال الفكري نتيجة اتساع الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لصافي أصول الشركات والتي قد تصل إلى أن قيمة الشركة تحدد على أساس 20% أصول ملموسة، و 80% رأس المال الفكري، السيد (2017).

وعلى الرغم من الأهمية والمزايا التي تحققها الشركات نتيجة الإفصاح عن رأس المال الفكري، إلا أن نتائج العديد من الدراسات السابقة التي تمت في بيئات اقتصادية مختلفة تؤكد على انخفاض مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية

للشركات الميهني (2013)؛ السنيد (2014)؛ مليجي (2015)؛ أبو الخير (2017)؛ Dzenopoljac et al., (2017); Hasan et al., (2017); Haji (2015) مما يجعل تلك التقارير لا تعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي للشركات، وبالتالي اتساع فجوة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry Gap بين الشركة وأصحاب المصالح Stakeholders، وعلى ذلك فإن الإفصاح عن رأس المال الفكري يُعد أحد الآليات التي يمكن أن تساعد في تحسين مستوى الشفافية وجودة التقارير المالية، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الشركة وأصحاب المصالح.

كما أن الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الشركات العالمية، والتي كان أحد أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية وغير المالية، فقد ظهرت حوكمة الشركات Corporate Governance وزاد الاهتمام بها بعد ظهور قانون Sarbanes Oxley- Act والتي تهتم أساساً بوضع الآليات والنظم التي من شأنها ضبط العلاقة بين إدارة الشركات وحملة الأسهم، بالإضافة إلى ضمان حقوق كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة والمتأثرة بنشاطها.

وقد حظيت لجان المراجعة باعتبارها أحد أهم آليات الحوكمة باهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية والباحثين، ويرجع ذلك للدور الذي يمكن أن تلعبه في تحسين جودة التقارير المالية. ونتيجة لاختلاف تأثير مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري باختلاف خصائص لجان المراجعة عرفه ومليجي (2013)؛ Hidalgo et al., (2011); Taliyang & Jusop (2011); Li et al., (2012); Gan et al., (2013); Uzliawati et al., (2014); Haji (2015) يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلين التاليين:

- هل تقوم شركات المساهمة السعودية بالإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري؟ وما هو مستوى الإفصاح عنه في التقارير السنوية للشركات السعودية؟
- هل تؤثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير السنوية للشركات السعودية؟

3- هدف البحث:

استهدف البحث بصفة أساسية اختبار تأثير خصائص لجان المراجعة (المتتملة في: الاستقلال، الخبرة المالية أو المحاسبية، حجم اللجنة، وعدد مرات الاجتماع) على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري بشركات المساهمة السعودية، من خلال التعرف على أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري وأسباب ومعوقات عدم إفصاح الشركات عن رأس المال الفكري، بالإضافة إلى التعرف على مدى إفصاح شركات المساهمة السعودية المسجلة عن رأس

المال الفكري، واختبار مدى قبول بيئة الممارسة العملية في المملكة العربية السعودية لمؤشر الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري المقترح.

4- أهمية ودوافع البحث:

تتمثل أهمية البحث على المستوى الأكاديمي في أنها تضيف إلى الدراسات التي اهتمت بالإفصاح عن رأس المال الفكري في الدول النامية من خلال توسعها لاختبار أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

كما يستمد البحث أهميته العملية حيث يمكن أن تكون نتائج الدراسة مفيدة لواضعي التشريعات في بيئة الأعمال السعودية في محاولتهم لصياغة آليات حوكمة ملائمة، وبصورة خاصة فيما يتعلق بلجان المراجعة، وقد تساهم الدراسة في مساعدة المستثمرين المهتمين بالاستثمار في المملكة العربية السعودية على فهم آليات الحوكمة وعملية الإفصاح بشكل عام والإفصاح عن رأس المال الفكري بشكل خاص في البيئة السعودية.

ويمكن بلورة أهم دوافع البحث في توضيق فجوة البحث الأكاديمي في هذا المجال، خاصة في ظل ندرة الدراسات المحاسبية التي تربط بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري بصفة عامة، وفي البيئة السعودية بصفة خاصة كمثال لاقتصاديات الدول الناشئة المتوجهة نحو الاقتصاد المعرفي - تُعد هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في حدود علم الباحث-، بالإضافة إلى إيجاد دليل على العلاقة محل الدراسة من خلال التطبيق على الشركات المقيدة في البورصة السعودية.

كما أن تبني المملكة العربية السعودية للتطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS - ومنها معيار رقم (38) والخاص بالأصول غير الملموسة- يمثل دافعاً آخرًا لهذه الدراسة، حيث تناول أسس الاعتراف والقياس لهذه الأصول، وألزم الشركات السعودية -بدءاً من 2017م- بالإفصاح عن بعض البنود المتعلقة بصفات الأصول غير الملموسة، وأعطى أمثلة لها.

5- منهج البحث:

تحقيقاً لهدف البحث يقوم الباحث بتحليل الدراسات السابقة التي قدمتها الأدبيات المحاسبية في مجال خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري، وذلك بغرض الاستفادة من المساهمات العلمية، ثم يستخدم الباحث المنهج الاستنباطي لبلورة تأثير خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، ثم صياغة فروض البحث، واختبار هذه الفروض من خلال الدراسة التطبيقية على عينة تتكون من (100) شركة مقيدة في البورصة السعودية خلال عام 2017م.

6- حدود البحث:

يركز البحث على بعض خصائص لجان المراجعة المؤثرة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري (والمتمثلة في: استقلال اللجنة، والخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء اللجنة،

وحجم اللجنة، وعدد مرات اجتماع اللجنة)، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أى خصائص أخرى للجان المراجعة بخلاف ذلك. كما يركز البحث على جانب الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري بناءً على مؤشر الإفصاح المقترح دون التطرق لقياس عناصره.

وأيضاً سوف يركز البحث على حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، ونوع الصناعة، ونوع مكتب المراجعة كمتغيرات رقابية، وبالتالي يخرج عنها المتغيرات الرقابية الأخرى.

كما تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المقيدة في البورصة السعودية خلال عام 2017م، وبالتالي يخرج عن نطاق الدراسة المؤسسات المالية، وكذلك الشركات غير المدرجة بالبورصة. وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المستخدمة في اختبار العلاقة محل الدراسة.

7- خطة البحث: انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وفي ضوء حدوده، سوف يتم استكماله على النحو الآتي:

1/7- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

2/7- الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في البيئة السعودية.

3/7- تحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري واشتقاق الفروض.

4/7- منهجية البحث وبناء النموذج واختبار الفروض.

5/7- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المقترحة.

1/7- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

يعرض الباحث في هذا الجزء بعض الدراسات التي اطلع عليها، والمرتبطة بموضوع البحث، للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال، وذلك كما يلي:

1/1/7- الدراسات السابقة حول خصائص لجان المراجعة:

هدفت دراسة رياض (2011) إلى التعرف على أثر لجان المراجعة على تقرير المراجع الخارجي، وذلك لعينة مكونة من (10) شركات من الشركات الصناعية العاملة في قطاع الرعاية الصحية والأدوية المدرجة في البورصة المصرية، خلال الفترة من 2005 حتى 2008م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وحجمها والخبرة المالية لأعضائها على تقرير المراجعة الخارجية، بينما لا يوجد أي تأثير لعدد مرات اجتماع اللجنة على تقرير المراجعة الخارجية.

بينما هدفت دراسة غريب والصايغ (2013) إلى التعرف على أثر خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات السعودية المسجلة في سوق المال السعودي، وذلك لعينة

مكونة من (152) شركة، خلال الفترة من 2010 حتى 2012م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي (مقاساً بمعدل العائد على الأصول)، بينما لا يوجد تأثير لبقية خصائص اللجنة (حجم اللجنة، الأعضاء غير التنفيذيين باللجنة، الأعضاء المستقلين باللجنة، وعدد الاجتماعات السنوية) على هذا المعدل، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لكافة خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

وهدفت دراسة عرفة ومليجي (2013) إلى اختبار تأثير جودة لجان المراجعة (متمثلة في: استقلال اللجنة، الخبرة المالية، حجم اللجنة، عدد مرات الاجتماع) على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية، وذلك لعينة مكونة من (100) شركة مسجلة بالبورصة السعودية خلال عام 2012م. وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر خصائص لجان المراجعة تأثيراً على الإفصاح الاختياري هو استقلال أعضاء اللجنة وكذلك عدد مرات اجتماعها، بينما لا يوجد تأثير لعدد أعضاء اللجنة وخبرتهم على مستوى الإفصاح الاختياري.

هدفت دراسة مليجي (2013) إلى تحليل العلاقة بين جودة لجان المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، وذلك لعينة مكونة من (83) شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال عام 2012م. وقد توصلت الدراسة إلى أن خصائص لجنة المراجعة المتعلقة باستقلال أعضاء اللجنة، وخبراتهم المالية والمحاسبية، وحجمها، ودورية اجتماعات اللجنة تؤثر إيجابياً على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بينما تؤثر نسبة امتلاك أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة سلبياً على قدرة اللجنة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

هدفت دراسة Yadirichukwa & Appah (2013) إلى اختبار أثر خصائص لجان المراجعة على التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (35) شركة من الشركات المسجلة في البورصة النيجيرية (NSE) خلال الفترة من 2007 حتى 2011م. وقد توصلت الدراسة إلى أن استقلال لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضاء اللجنة ترتبط بعلاقة جوهرية بتوفير التقارير المالية في التوقيت المناسب، بينما لا توجد علاقة بين حجم اللجنة وعدد اجتماعاتها بتوقيت إصدار التقارير المالية.

هدفت دراسة Hamdan et al., (2013) إلى استكشاف وتحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والأداء المالي والتشغيلي للشركة، وذلك لعينة مكونة من (106) شركة أردنية من شركات القطاع المالي المسجلة في بورصة عمان، خلال عامي 2008 و2009م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين خصائص لجنة المراجعة (استقلالية اللجنة، والخبرة المالية، وحجم اللجنة) والأداء المالي، بينما لا توجد علاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء التشغيلي للشركة.

هدفت دراسة حسين (2014) إلى دراسة العلاقة بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة ومخاطر الفشل المالي لشركات المساهمة الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية، وذلك لعينة مكونة من (45) شركة خلال عام 2013م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، والخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء اللجنة، والتوازن المالي بين هيكل التمويل وهيكل الأصول، وتأثير سلبي للاعتماد على مصادر تمويل أقل مخاطرة على زيادة القيمة الفعلية لاحتمالية تعرض الشركة لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور (Z). في حين لا يوجد تأثير معنوي لكل من حجم لجنة المراجعة، ودورية اجتماعاتها على زيادة أو نقصان قيمة (Z).

وفي ذات السياق هدفت دراسة السعدي (2014) إلى اختبار وفحص تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية المصرية، من خلال استطلاع آراء (197) مفردة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة وبعض خصائصها في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء أسهم الشركات، وهذا التأثير معنوي إيجابي لخاصيتي استقلالية لجنة المراجعة والخبرة المالية والمجاسية لأعضاء اللجنة.

كما هدفت دراسة عبدالحكيم وملو العين (2014) إلى تحليل أثر خصائص لجان المراجعة على تحسين نوعية الرأي بتقرير مراقب الحسابات، وذلك لعينة مكونة من (100) شركة من شركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة من 2008 حتى 2012م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية في أعضاء اللجنة، وسمعتهم الجيدة، ومدى استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف. بينما توجد علاقة ارتباط إيجابية ولكن ليس لها دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع اللجنة، وحجمها، ومكافآت الأعضاء ومدى استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف.

بينما هدفت دراسة Amer, et al., (2014) إلى تحديد العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وأداء الشركة، وذلك لعينة مكونة من (50) شركة مسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2004 حتى 2012 م. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين خصائص لجنة المراجعة (متمثلة في: حجم اللجنة والخبرة المالية للجنة المراجعة واستقلالية أعضاء اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة) والأداء المالي للشركة.

هدفت دراسة Othman et al., (2014) إلى اختبار أثر خصائص لجان المراجعة (متمثلة في: استقلالية اللجنة، الخبرة المالية، حجم اللجنة، نشاط اللجنة، معدل دوران أعضاء لجنة المراجعة، تعدد العضوية في أكثر من مجلس) على مستوى الإفصاح الاختياري الأخلاقي،

وذلك لعينة مكونة من (94) شركة مسجلة في البورصة الماليزية لعام 2011م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من معدل دوران أعضاء لجنة المراجعة، وتعدد عضوية أعضاء اللجنة في أكثر من مجلس ومستوى الإفصاح الاختياري الأخلاقي، بينما لا توجد علاقة بين خصائص لجنة المراجعة الأخرى ومستوى الإفصاح الاختياري الأخلاقي.

هدفت دراسة عبدالله وعبدالرحمن (2016) إلى معرفة أثر خصائص لجان المراجعة (متمثلة في: الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، والمهام والمسؤوليات) على موثوقية التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (35) مصرفاً سودانياً، من خلال استطلاع آراء أعضاء لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية بالمصارف السودانية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لخصائص لجان المراجعة على موثوقية التقارير المالية.

هدفت دراسة Kibiya et al., (2016) إلى اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (101) شركة مسجلة في البورصة النيجيرية خلال الفترة من 2010 حتى 2014م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة والخبرة المالية للجنة المراجعة وجودة التقارير المالية، بينما لا توجد علاقة بين استقلال لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية.

هدفت دراسة Abd Elrahman (2016) إلى اختبار أثر خصائص لجان المراجعة على ممارسات التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (41) شركة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من 2009 حتى 2013م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين كل من استقلالية ونشاط لجان المراجعة والخبرة المالية للجان المراجعة وبين التحفظ المحاسبي، بينما لا توجد علاقة بين حجم لجان المراجعة وتعدد عضويات أعضاء اللجان وبين التحفظ المحاسبي.

وفي ذات السياق هدفت دراسة سعودي (2016) إلى اختبار تأثير خصائص جودة لجان المراجعة على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية؛ وذلك لعينة مكونة من (25) شركة مسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2010 حتى 2013م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين كل من استقلالية وحجم لجنة المراجعة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة وبين مستوى التحفظ المحاسبي.

كما هدفت دراسة Tuan & Tarihi (2016) إلى اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة (متمثلة في: الخبرة المالية والخبرة السابقة لأعضاء اللجنة وحجم لجنة المراجعة) على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (434) شركة من الشركات المسجلة ببورصة اسطنبول، خلال عامي 2012 و2013م. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الخبرة المالية والخبرة السابقة لأعضاء اللجنة ومستوى التحفظ المحاسبي، بينما لا توجد علاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي.

... هدفت دراسة عبد المجيد (2017) إلى قياس أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح، وذلك لعينة مكونة من (114) شركة مساهمة غير مالية مسجلة في سوق المال السعودي خلال الفترة من 2011 حتى 2013م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تفاوت في التزام الشركات بضوابط تشكيل لجنة المراجعة، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي على جودة الأرباح لكل من استقلالية لجنة المراجعة وأنشطة وخبرة اللجنة وملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة، بينما كان هذا الأثر سلبياً لحجم اللجنة.

كما هدفت دراسة عز الدين (2017) إلى تحديد أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر، وذلك لعينة مكونة من (27) بنكاً من البنوك التجارية العاملة في مصر، خلال عام 2015م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر، بينما لا يوجد تأثير لكل من استقلال أعضاء لجنة المراجعة، حجم اللجنة، وعدد مرات اجتماع اللجنة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

في حين هدفت دراسة الهواري (2017) إلى اختبار العلاقة بين الحد من عمليات إدارة الأرباح وأداء فعالية كل من لجان المراجعة وخصائص مجلس الإدارة، وذلك لعينة مكونة من (27) شركة من شركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية، خلال الفترة من 2013 حتى 2015م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، وإدارة الأرباح، بينما لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين عمليات إدارة الأرباح وكل من حجم لجنة المراجعة، وعدد مرات اجتماعها.

وأيضاً هدفت دراسة حسان (2018) إلى اختبار علاقة خصائص فعالية لجان المراجعة بممارسات التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة من خلال القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية والإنتاج، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (148) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2014 حتى 2016م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية وكل من حجم لجنة المراجعة وملكية أعضاء اللجنة في أسهم الشركة، ووجود علاقة معنوية سالبة بين ذلك المتغير والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة.

بينما هدفت دراسة عبد الحليم (2018) إلى قياس أثر كل من هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (106) شركة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية خلال الفترة من 2013 حتى 2016م. وقد توصلت الدراسة إلى أن الخبرة المالية والمحاسبية، وعدد الاجتماعات الدورية للجنة المراجعة تؤثر تأثير

معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي، بينما لا يوجد تأثير معنوي لاستقلال اللجنة وحجمها على مستوى التحفظ المحاسبي.

كما هدفت دراسة (Abu Zraiq & Bt Fadzil (2018 إلى اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة (حجم اللجنة وعدد مرات اجتماعاتها) على أداء الشركة (متمثل في: العائد على الأصول ROA، وربحية السهم EPS) وذلك لعينة مكونة من (228) شركة مسجلة في بورصة عمان خلال عامي 2015، 2016 م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم اللجنة وكل من العائد على الأصول، وربحية السهم وهي ذات دلالة معنوية بالنسبة لربحية الأسهم، ولكنها غير معنوية بالنسبة للعائد على الأصول. بينما توجد علاقة إيجابية معنوية بين عدد مرات اجتماع اللجنة والعائد على الأصول، وغير معنوية بين عدد مرات اجتماع اللجنة وربحية السهم.

2/1/7- الدراسات السابقة التي اهتمت بالإفصاح عن رأس المال الفكري:

هدفت دراسة العبيشي (2010) إلى تقديم نموذج لقياس رأس المال الفكري يعتمد على التمييز بين الزيادة في صافي الأصول التي ترجع إلى التغيرات في مستويات الأسعار وتلك التي ترجع إلى وجود أصول فكرية، وذلك لشركات الاتصالات السعودية - شركة الاتصالات السعودية STC، وشركة اتحاد اتصالات Mobily - لعامي 2008، 2009م. وقد توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية للشركتين لا تشير إلى وجود رأس مال فكري سواء أكان ذلك ضمن القوائم المالية أو ضمن الايضاحات المتممة لهذه القوائم المالية، كما أن الاختلاف بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لصافي أصول الشركتين - من خلال النموذج المقترح لقياس رأس المال الفكري - لا يرجع بالكامل إلى وجود الأصول الفكرية المتولدة داخليًا، وإنما يرجع جزء منه إلى وجود هذه الأصول الفكرية التي تولدت بواسطة الشركة نتيجة الخبرة ومهارات العاملين، وجزء آخر يرجع إلى وجود تغيرات في المستوى العام للأسعار.

هدفت دراسة ضاهر (2011) إلى قياس درجة الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية ومدى كفاية مستوى الإفصاح بصورته الحالية عن معلومات رأس المال الفكري بهدف ترشيد قرارات الاستثمار، وذلك لعينة مكونة من (30) شركة مسجلة في مؤشر EGX30 ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2007 حتى 2009م. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات محل الدراسة بلغت (27%)، حيث يتصدر الإفصاح رأس المال الداخلي، يليه الإفصاح عن رأس المال الخارجي، ثم رأس المال البشري، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري وقرارات المستثمرين.

كما هدفت دراسة Ismail (2011) إلى فحص مدى التقرير عن رأس المال الفكري في التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (30) شركة مسجلة في بورصة الأوراق المالية بالقاهرة

والإسكندرية لعام 2007م. وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري، ومن أكثر العناصر التي يتم التقرير عنها رأس مال العملاء، بالإضافة إلى أن التقرير عن رأس المال الفكري يأخذ شكلاً وصفيًا أكثر منه كميًا.

هدفت دراسة (Sen & Sharma (2013 إلى قياس وتقييم الإفصاح عن رأس المال الفكري في شركات الأدوية والبرامج، وذلك لعينة مكونة من (12) شركة لكل صناعة من الشركات المسجلة في البورصة الهندية عن عام 2012 م. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يتم في تقرير حوكمة الشركات أو التقارير السنوية للشركات في صورة وصفية أكثر منه كمية. وقد تصدر الإفصاح رأس المال الهيكلي يليه رأس المال البشري وأخيرًا رأس مال العلاقات وذلك بالنسبة لشركات الأدوية، بينما في البرامج تصدر الإفصاح رأس المال الهيكلي يليه رأس مال العلاقات وأخيرًا رأس المال البشري. كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المتوافر عن رأس المال الفكري لا يلبي احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات.

هدفت دراسة الميهي (2013) إلى فحص مستوى ومحتوى الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري الواردة في التقارير السنوية وبيان العلاقة بين مستوى هذا الإفصاح وبعض الخصائص المحددة للشركة، وذلك لعينة مكونة من (30) شركة من الشركات المدرجة في مؤشر البورصة المصرية EGX30 لعام 2009م، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المصرية محل البحث، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة وجوهرية بين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وكل من حجم الشركة، والربحية، بينما توجد علاقة سالبة وجوهرية بين مستوى هذا الإفصاح وتركيز الملكية.

هدفت دراسة عبد المتعال (2013) إلى اختبار القياس المحاسبي للقيمة المضافة لرأس المال الفكري، وأثر هذه القيمة المضافة ومكوناتها على الأداء المالي لمنشآت الأعمال المصرية، وذلك لعينة مكونة من (122) منشأة مدرجة بقاعدة بيانات أوزوريس Osiris Database خلال الفترة من 2003 حتى 2012م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لقيمة لرأس المال الفكري على الأداء المالي حال الاعتماد على مؤشري معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، بينما يوجد تأثير غير معنوي حال الاعتماد على كلٍ من القيمة الدفترية للقيمة السوقية و Tobin's Q كمؤشرات للأداء المالي بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال المادي حال الاعتماد على المؤشرات المحاسبية، وإن كان رأس المال المادي يُعد أكثر تأثيرًا، يليه رأس المال البشري، وأخيرًا رأس المال الهيكلي.

هدفت دراسة عيد (2014) إلى تقييم منفعة القياس المحاسبي لرأس المال المعرفي في بيئة الأعمال المصرية، من خلال استطلاع رأي (40) شركة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف بين الشركات في التوزيع الإجمالي لقيمة رأس المال المعرفي على عناصره الثلاثة (رأس

المال البشري، رأس المال التنظيمي، رأس مال العلاقات)، والمديرون في الشركات المصرية يرون أن منفعة مؤشرات قياس رأس المال البشري ورأس مال العلاقات تفوقان منفعة مؤشرات قياس رأس المال التنظيمي، بالإضافة إلى أن القياس المحاسبي لرأس المال المعرفي يساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء للشركات.

هدفت دراسة السيد (2014) إلى قياس مدى قيام الشركات المصرية بقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري وعلاقة ذلك بالمركز التنافسي لهذه الشركات، وذلك من خلال استطلاع رأي مجموعة من العاملين في القطاع المالي في الشركات المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلافات جوهرية لمستوى القياس والإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري باختلاف نوع الشركة، وطبيعة النشاط، وحجم الشركة، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى قياس والإفصاح عن رأس المال الفكري وبين تعزيز المركز التنافسي للشركات.

هدفت دراسة حسن (2014) إلى اختبار ما إذا كان التفاعل بين آليات الحوكمة ورأس المال الفكري يؤثر إيجابياً على الأداء المالي للشركة وبالتالي على قيمة الشركة، وذلك لعينة مكونة من (118) شركة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية عن عام 2014م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لنظام الحوكمة على رأس المال الفكري وعلى قيمة الشركة، بينما يوجد تأثير سلبي لرأس المال الفكري على قيمة الشركة، وإن كان ذلك يتعارض مع العديد من الدراسات التي توصلت إلى أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤثر إيجاباً على قيمة الشركة مثل دراسة (طنطاوي، 2015؛ Jihene, 2013; Li & Mangena, 2014; Gamerschlag, 2013)، كما أن الباحث يرى أنه كلما تم أو زاد الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري زادت قيمة الشركة عند تقييمها من قبل المحللين الماليين أو المستثمرين أو أصحاب المصالح، بالإضافة إلى أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يمكن أن يساهم في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية مما ينعكس إيجاباً على قيمة الشركة.

هدفت دراسة (Abhayawansa & Azim, 2014) إلى فحص ممارسات الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري، وذلك لعينة مكونة من (16) شركة من شركات الأدوية المسجلة في بورصة الأوراق المالية ببنجلاديش لعام 2006م. وقد توصلت الدراسة إلى تصدر الإفصاح عن رأس المال الهيكلي، يليه رأس مال العلاقات، وأخيراً رأس المال البشري، بالإضافة إلى أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يأخذ شكلاً وصفيًا يليه الإفصاح الرقمي، ثم الإفصاح المرئي المتمثل في الأشكال والصور والجداول. كما أن الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري يؤثر على القرارات الاستثمارية للمستخدمين، وأخيراً فإن حجم الشركة يرتبط بمدى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

هدفت دراسة (Omar & Christian, 2014) إلى فحص واستكشاف العلاقة بين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وتوقعات المحللين الماليين، وذلك لعينة مكونة من

(168) شركة من شركات التكنولوجيا في بورصة الدنمارك خلال الفترة من 2001 حتى 2010م. وقد توصلت الدراسة إلى أن المحللين الماليين أكثر رغبة في متابعة وإعداد التوقعات للشركات ذات الإفصاح المرتفع عن معلومات رأس المال الفكري.

هدفت دراسة مليجي (2015) إلى استكشاف المحددات المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وتحليل أثر ذلك على الأداء المالي للشركات، وذلك لعينة مكونة من (137) شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2011 حتى 2013م. وقد توصلت الدراسة إلى أن رأس المال الفكري يرتبط بعلاقة موجبة وذات دلالة معنوية مع كل من حجم الشركة ونوع الصناعة، وعمر الشركة، وحجم مكتب المراجعة، وحجم مجلس الإدارة، بينما يرتبط بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية مع ازدواجية المدير التنفيذي الأول، في حين يرتبط بعلاقة موجبة ولكن ليس لها دلالة معنوية مع ربحية الشركة، وتركيز الملكية، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وجودة لجان المراجعة. كما يرتبط بعلاقة سالبة ولكن ليس لها دلالة معنوية مع درجة الرفع المالي. بالإضافة لذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والأداء المالي للشركات.

هدفت دراسة طنطاوي (2015) إلى قياس أثر فجوة معلومات رأس المال الفكري-والتدني تتمثل في الفرق بين احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية لمعلومات رأس المال الفكري والمعلومات المفصّل عنها من قبل المنشآت وتأثير ذلك على كل من قيمة المنشأة، ومعدّي المعايير المحاسبية، وذلك لعينة مكونة من (83) شركة من الشركات المدرجة في مؤشر EGX 100 في البورصة المصرية خلال الفترة من 2007 حتى 2009م. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً للإفصاح عن رأس المال الفكري وكل من قيمة المنشأة والأداء المالي لها، كما أكد معدّي المعايير المحاسبية في مصر على أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري وانعكاس ذلك في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة، وضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية وجمعية المحاسبين والمراجعين ودور المراجع الخارجي تجاه هذا الإفصاح، كما أن هناك حاجة لقواعد إلزامية للإفصاح عن رأس المال الفكري.

هدفت دراسة عبدالوهاب (2016) إلى تحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح الاختياري في احتواء فجوة تنظير الأصول غير الملموسة، من خلال استطلاع رأي عينة من مراجعي الحسابات في مصر. وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري يساهم في الحد من فجوة الاعتراف بالأصول غير الملموسة ولكن لا يعتبر بديلاً للاعتراف بها، وكذلك وجود العديد من العوامل التي لها تأثير معنوي على هذا الدور منها: ربحية الشركة، والرافعة المالية، وقوة المراجع الخارجي، والثقافة المبنية على الشفافية وعدم السرية.

هدفت دراسة Wang et al., (2016) إلى تحليل مستوى وجودة الإفصاح عن رأس المال الفكري في شركات تكنولوجيا المعلومات، وذلك لعينة مكونة من (20) شركة مسجلة في

بورصة شنغهاي و(20) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية الهندية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات الهندية تميل إلى الإفصاح عن رأس المال الفكري بشكل أفضل مقارنة بشركات تكنولوجيا المعلومات الصينية، وقد تصدر الإفصاح عن عناصر رأس المال الخارجي، يليه رأس المال الداخلي وأخيرًا رأس المال البشري وذلك بالنسبة للشركات الهندية، بينما أولت الشركات الصينية الإفصاح عن رأس المال الخارجي، يليه رأس المال البشري، وأخيرًا رأس المال الداخلي. هدفت دراسة (Mangena et al., 2016) إلى تحليل أثر الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري على تكلفة رأس المال، وذلك لعينة مكونة من (125) شركة مسجلة في بورصة لندن. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري على تكلفة رأس المال.

هدفت دراسة (Altarawneh 2017) إلى اختبار أثر رأس المال الفكري على الميزة التنافسية للشركات الأردنية، وذلك من خلال استطلاع آراء المديرين ومساعديهم، ورؤساء الأقسام، ومديري الإدارات لعينة مكونة من (13) شركة من شركات الأدوية المسجلة في بورصة عمان خلال عام 2016 م، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية للشركات الأردنية.

هدفت دراسة (Mulyadi & Panggabean 2017) إلى تحليل الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري، وذلك لقطاعي التمويل والأدوية للشركات المسجلة في البورصة الإندونيسية خلال عام 2012م. وقد خلصت الدراسة إلى إدراك الشركات الإندونيسية أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة رأس المال الفكري في قطاعي التمويل والأدوية.

هدفت دراسة (Rodrigues et al., 2017) إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري خلال فترة الأزمة المالية العالمية، وذلك لعينة مكونة من (15) شركة برتغالية مسجلة في مؤشر DSI- 20 خلال الفترة من 2007 حتى 2011م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة، نوع الصناعة، حجم مجلس الإدارة، ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، بينما توجد علاقة سلبية بين ازدواجية الدور للمدير التنفيذي، وزيادة نسبة المديرين المستقلين ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري كما أن فترة الأزمة المالية العالمية لم تؤثر على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

هدفت دراسة القحطاني وهباش (2017) إلى استكشاف المحددات المؤثرة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في شركات المساهمة السعودية، وذلك لعينة مكونة من (81) شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية لعام 2016م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير معنوية موجبة بين كل من المديونية ونوع الصناعة والأداء المالي للشركات وبين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، بينما لا توجد علاقة معنوية بين كل من حجم الشركة وعمرها وبين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

هدفت دراسة زهران ومبارك (2017) إلى استكشاف مستوى الممارسة المخاسبية فيما يخص القياس والإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري ضمن التقارير السنوية لشركات المساهمة السعودية، من خلال استطلاع آراء خمس فئات (المدير المالي، رئيس قسم المحاسبة، رئيس قسم المراجعة الداخلية، المحاسب، المراجع الداخلي). وقد خلصت الدراسة إلى وجود قصور عام من جانب شركات المساهمة السعودية، وذلك فيما يتعلق بطبيعة ومستوى القياس والإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري ضمن التقارير السنوية لتلك الشركات.

هدفت دراسة شرف (2018) إلى اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري والأداء المالي للشركة، وذلك لعينة مكونة من (50) شركة من شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2008 حتى 2015م. وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري على الأداء المالي في بيئة الممارسة العملية المصرية.

3/1/7- الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة العلاقة بين لجان المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري:

هدفت دراسة Hidalgo et al., (2011) إلى اختبار أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الإفصاح عن رأس المال الفكري، وذلك لعينة مكونة من (100) شركة مسجلة في البورصة المكسيكية خلال الفترة من 2005 حتى 2007م. وقد خلصت الدراسة إلى أن حجم لجنة المراجعة ليس له علاقة بالإفصاح عن رأس المال الفكري.

كما هدفت دراسة Taliyang & Jusap(2011) إلى تحليل العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري وحوكمة الشركات، وذلك لعينة مكونة من (150) شركة مسجلة في البورصة الماليزية. وقد توصلت الدراسة إلى أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة يؤثر إيجابياً على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من تشكيل مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي، وحجم لجنة المراجعة وبين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

بينما هدفت دراسة Li et al., (2012) إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري، وذلك لعينة مكونة من (100) شركة مسجلة في بورصة لندن لعام 2005م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين كلٍ من حجم لجنة المراجعة ومدى تكرار اجتماعاتها والإفصاح عن رأس المال الفكري، وعلاقة سالبة بين نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة والإفصاح عن رأس المال الفكري، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري.

في حين هدفت دراسة Gan et al., (2013) إلى فحص العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، وذلك لعينة مكونة من (100) شركة مسجلة في البورصة الماليزية خلال الفترة من 2006 حتى 2008م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود

علاقة إيجابية بين هيكل الملكية وعدد اجتماعات اللجنة بمستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

كما هدفت دراسة Uzliawati et al., (2014) إلى اختبار تأثير خصائص لجنة المراجعة (متمثلة في: استقلال اللجنة، حجم اللجنة، الخبرة المالية لأعضاء اللجنة، عدد الاجتماعات، التأهيل العلمي لأعضاء اللجنة، وجود إناث كأعضاء في لجنة المراجعة) على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، وذلك لعينة مكونة من (15) بنك مسجل في البورصة الماليزية خلال الفترة من 2008 حتى 2011م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة، ووجود إناث كأعضاء في اللجنة وبنين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، بينما لا توجد علاقة بين خصائص لجنة المراجعة الأخرى ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

هدفت دراسة عرفه ومليجي (2015) إلى استكشاف العلاقة ما بين آليات الحوكمة (استقلال مجلس الإدارة، وحجم المجلس، وإزدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وجودة لجان المراجعة) وأداء الشركة، وذلك لعينة مكونة من (140) شركة من الشركات السعودية المسجلة خلال عام 2016م. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين جودة لجان المراجعة وكفاءة القيمة المضافة (إجمالي القيمة المضافة، والقيمة المضافة من رأس المال العيني، والقيمة المضافة من رأس المال الفكري).

كما هدفت دراسة Haji (2015) إلى اختبار دور لجنة المراجعة في تحسين الإفصاح عن رأس المال الفكري، وذلك لعينة مكونة من (76) شركة مسجلة في البورصة الماليزية خلال الفترة من 2008 حتى 2010م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود دور قوي وفعال لكافة خصائص لجنة المراجعة (استقلال اللجنة، الحجم، الخبرة المالية، نشاط اللجنة) على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

كما هدفت دراسة Alshhadat (2017) إلى اختبار أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، وذلك لعينة مكونة من (100) شركة من الشركات الأردنية المسجلة في بورصة عمان خلال الفترة من 2009 حتى 2016م. وقد خلصت الدراسة إلى أن خصائص لجنة المراجعة (المتثلة في: استقلال اللجنة، وعدد اجتماعاتها) تؤثر إيجابياً على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، بينما حجم لجنة المراجعة لا يؤثر على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

كما هدفت دراسة Khafid & Alifia (2018) إلى تحليل واختبار أثر جودة لجنة المراجعة على العلاقة بين هيكل الملكية (المتمثل في: الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية الحكومية، والملكية الأجنبية) والإفصاح عن رأس المال الفكري، وذلك لعينة مكونة من (165) شركة مسجلة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من 2013 حتى 2015م. وقد توصلت الدراسة إلى أن لجنة المراجعة لها تأثير معنوي على العلاقة بين أثر الملكية المؤسسية

والإفصاح عن رأس المال الفكري، بينما لا يوجد لها أي تأثير بالنسبة للعلاقة بين هياكل الملكية الأخرى والإفصاح عن رأس المال الفكري.

كما هدفت دراسة Ishak & Al-Ebel (2018) إلى اختبار العلاقة بين آليات المراقبة (متمثلة في: مجلس الإدارة وفعالية لجان المراجعة وهيكل الملكية المحلية والأجنبية)، ومستوى الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري، وذلك لعينة مكونة من (137) بنكاً من البنوك العاملة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة من 2008 حتى 2010 م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين آليات المراقبة السابقة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، كما أن تأثير الملكية المؤسسية الأجنبية أكثر من الملكية المحلية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

4/1/7- مناقشة وتحليل الدراسات السابقة:

في ضوء دراسة وتحليل الباحث للدراسات السابقة اتضح ما يلي:

- اتفقت معظم الدراسات السابقة على أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري، لما يحققه من منافع، وكذلك الحاجة لدراسة العوامل المؤثرة في هذا الإفصاح، خاصة بعد تزايد الاهتمام بالاستثمار المعرفي Knowledge- Based Investment وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وحاجة أسواق المال إلى معلومات غير مالية بالإضافة إلى المعلومات المالية.
- أكدت الدراسات السابقة على ضرورة وأهمية توافر مجموعة من الخصائص في لجان المراجعة حتى يمكنها القيام بمهامها ومسؤولياتها المتعددة بكفاءة وفعالية، ومن أهم تلك الخصائص: استقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء اللجنة، وحجم اللجنة، وعدد مرات اجتماع اللجنة.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت تحليل أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، باستثناء دراسة (Li et al., 2012)، ودراسة (Gan et al., 2013)، ودراسة (Uzliawati et al., 2014)، ودراسة (Haji 2015) التي طبقت على الشركات الأمريكية والماليزية والأندونيسية، كما أن هذه الدراسات تمت في بيئات تختلف في طبيعتها عن بيئة الأعمال السعودية. ومن ثم فالدراسات السابقة في المنطقة العربية لم تتعرض لاختبار أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، وهو ما يمثل الفجوة البحثية التي تتعامل معها الدراسة الحالية، ولعل ذلك ما يتطلب أهمية اختبار تلك العلاقة في البيئة السعودية.
- ندرة الدراسات - في حدود علم الباحث - التي اهتمت بالعلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في بيئة الأعمال السعودية. فقد اهتمت دراسة حسن (2014) بتأثير آليات الحوكمة ورأس المال الفكري على الأداء المالي وقيمة الشركة، كما أن دراسة عرفة ومليجي (2015) اهتمت بالعلاقة بين آليات الحوكمة والقيمة المضافة لرأس المال العيني والفكري، بينما انصبحت دراسة القحطاني

وفباش (2017) على تناول محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري؛ في حين ركزت دراسة زهران ومبارك (2017) على استكشاف مستوى الممارسة المحاسبية فيما يخص القياس والإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري ضمن التقارير السنوية لشركات المساهمة السعودية، ولعل ذلك ما قد يُحسب للبحث الحالي.

- يُعد هذا البحث امتداداً واستكمالاً للأدبيات المحاسبية التي تتناول قضية العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، وبأمل الباحث أن تساعد نتائجه على توضيح المنافع الناجمة عن الإفصاح عن رأس المال الفكري، ومعوقات الإفصاح عنه وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية.

- بالرغم من أن معظم مؤشرات قياس مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الدراسات السابقة تتفق مع بعضها - إلى حد كبير - في الأبعاد الرئيسية للمؤشر، إلا أنها تختلف مع بعضها إلى حد ما. في البنود التفصيلية؛ بالإضافة إلى اختلاف بيئة التطبيق؛ لذا فإن البحث الحالي يحاول الباحث من خلاله اقتراح مؤشر شامل يتناسب مع بيئة الأعمال السعودية.

2/7- الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في البيئة السعودية:

بالرغم من الاستخدام الواسع لمصطلح رأس المال الفكري من قبل الهيئات والمنظمات المهنية الدولية - المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)⁽¹⁾، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)⁽²⁾، مجلس المعايير المحاسبية (ASB)⁽³⁾، الاتحاد الأوروبي للمحاسبين الماليين (EFFAS)⁽⁴⁾، منظمة التعاون الاقتصادي

(1) تم تشكيل لجنة Jenkins من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1991م، بهدف تحسين الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية، وقد أصدرت اللجنة تقريرها النهائي في 1994، تضمن (5) فئات من المعلومات الخاصة بكل شركة تعد ذات أهمية للمستخدمين وهي: المعلومات المالية وغير المالية التي تشمل القوائم المالية والإفصاحات ذات الصلة والبيانات التشغيلية ومقاييس الأداء التي تستخدمها الإدارة، تحليل الإدارة للبيانات المالية وغير المالية، المعلومات المستقبلية من حيث الفرص المتاحة والمخاطر وخطط الإدارة المستقبلية، معلومات عن المديرين والمساهمين، خلفية عن الشركة (AICPA (1994).

(2) تم تشكيل لجنة Steering من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في أمريكا في عام 1999م، بهدف فحص أفضل الممارسات في الإفصاح الاختياري، وفي عام 2001م أصدرت اللجنة تقريرها بعنوان: تحسين تقارير المنشآت - نظرة ثاقبة لتحسين الإفصاح الاختياري، ومن أهم المعلومات التي أوصت اللجنة بأهمية الإفصاح عنها المعلومات عن الأصول غير الملموسة التي لم يتم تسجيلها في القوائم المالية (FASB (2001).

(3) في عام 2006م اقترح مجلس المعايير المحاسبية الدولي أن تشمل المراجعة التشغيلية والمراجعة المالية معلومات من شأنها تشجيع الشركات على الإفصاح عن رأس المال الفكري مثل وصف طبيعة الأعمال والتي تتطلب معلومات حول المنتجات الرئيسية للشركة، الخدمات، العملاء، وأيضاً المعلومات حول نقاط القوة والموارد التي تمتلكها الشركة مثل سمعة الشركة والشهرة والبحوث والتطوير وبراءات الاختراع، وكذلك معلومات حول علاقة الشركة بالعملاء والموردين والموظفين والدائنين.... وغيرها (ASB (2006).

(4) في عام 2006م تم تأسيس لجنة رأس المال الفكري تحت رعاية الاتحاد الأوروبي للمحاسبين الماليين، بهدف تشجيع الشركات على الإفصاح عن رأس المال الفكري، وفي عام 2008م أصدرت اللجنة وثيقة بعنوان: مبادئ لجنة رأس المال الفكري لتحسين فعالية التقرير عن معلومات رأس المال الفكري، ويتمثل تلك المبادئ في: ربط الإفصاح بقيمة الشركة المستقبلية، الشفافية في منهج القياس، المعيارية، الاتساق مع مرور الوقت، التوازن بين الإفصاح وسرية المعلومات، توفيق المصالح بين الشركة والمستثمرين، تنقية المعلومات، الموثوقية والمسؤولية، تقييم المخاطر، فعالية الإفصاح (CIC (2008).

والتنمية (OECD) (1)؛ مجلس التقارير المتكاملة الدولي (IIRC) (2) - والأكاديميين، إلا أنه لا يوجد له تعريف محدد ومتفق عليه حتى الآن، فهناك جدل واسع عن ماهية رأس المال الفكري بصورة دقيقة وما هي العناصر والمكونات المختلفة لرأس المال الفكري. وقد أعطى الباحثون تعريفات عديدة لرأس المال الفكري ترى في مجملها أنه يتمثل في المعرفة والمعلومات والخبرات والمهارات والكفاءات والملكية الفكرية والتي تساعد في خلق قيمة للشركة ومنافع اقتصادية مستقبلية وميزة تنافسية بين الشركات المنافسة (عبدالفتاح (2012)؛ عبدالرحمن (2014)؛ محمود (2017)؛ منصور (2016)؛ Tawy & Tollington (2012)؛ Li & Zhao (2018)؛ Al - Hamdeen & Suwaidan (2014)).

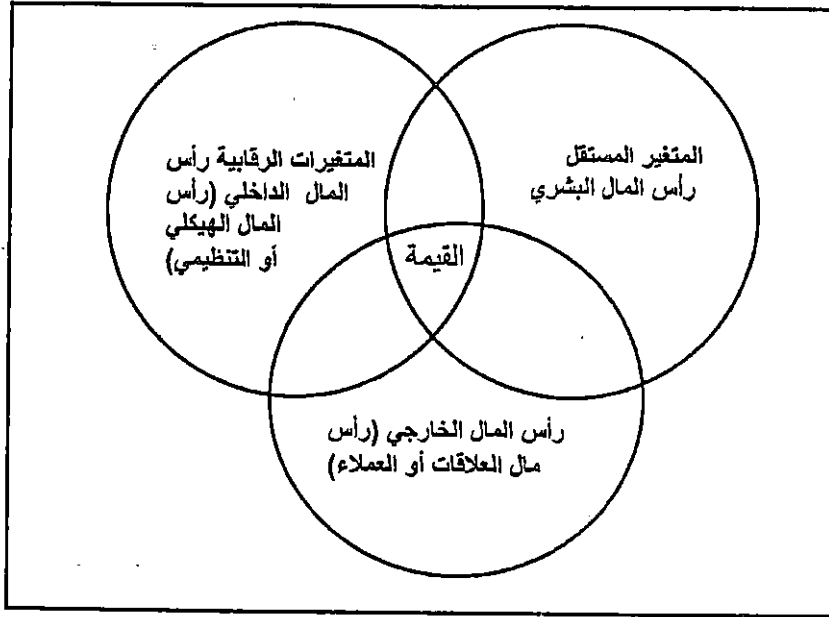
أما من حيث مكونات رأس المال الفكري، والتصنيفات المرتبطة بهذا المفهوم، فقد استخدمت غالبية الدراسات السابقة الإطار الثلاثي Tripartite Framework لتقسيم رأس المال الفكري إلى ثلاث مجموعات رئيسية، تضم عدة بنود يمكن تصنيفها وربطها بكل مكون على حدة، وهي: رأس المال البشري Human Capital ويمثل قيمة العاملين في الشركة ويشمل المعرفة والمهارات الفنية والتدريب والتعليم والخبرة والطاقات الإبداعية للأفراد؛ ويُطلق على رأس المال البشري جدارة العاملين Employees Competence والذي يعكس الابتكار Creative، رأس المال الداخلي Internal Capital ويشير إلى المعرفة الكامنة في العمليات والهيكل التنظيمية للشركة ويتكون من الملكية الفكرية Intellectual Property مثل حقوق التأليف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، وأصول البنية التحتية Infrastructure Assets مثل العمليات والنظم المستخدمة في الأنشطة اليومية؛ ويُطلق على رأس المال الداخلي رأس المال الهيكلي أو التنظيمي Structural/Organizational Capital، ورأس المال الخارجي External Capital ويشير إلى علاقة الشركة بأصحاب المصلحة الخارجيين مثل العملاء والموردين والتعاون بينها وبين غيرها من الشركات؛ ويُطلق على رأس المال الخارجي رأس مال العملاء أو العلاقات Customers/ Relational Capital (الميهي (2013)؛ طعيمه (2013)؛ (2011) Al Caniz et al.; (2014) Abdelrhman et al.; (Yaseen et al., (2016); Cricelli et al., (2018)).

(1) في مايو 2004م اجتمع مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Organization For Economic Co- Operation and Development برنامج عمل يهدف إلى تحسين فهم الدور الذي تلعبه الأصول الفكرية في عملية خلق القيمة والنمو والأداء الاقتصادي للشركات. وفي عام 2006م أصدر المجلس تقريراً بعنوان: خلق قيمة مضافة من الأصول الفكرية Creating Value From Intellectual Assets موضعاً أهمية الأصول الفكرية للشركات والدول، وفردتها على خلق قيمة مضافة من خلال إدارة الشركات والتففيذ السليم لاستراتيجيات الأعمال.

(2) يمثل مجلس التقارير المتكاملة الدولي The International Integrated Reporting Council تحالفاً عالمياً من الجهات المنظمة لأسواق رأس المال والمستثمرين والشركات ومعدّي المعايير المحاسبية، ويهدف إلى وضع إطار للتقرير المتكامل دولياً الذي يصدر من الشركات. وقد تم تصنيف رؤوس الأموال وفقاً للتقرير المتكامل إلى (6) أنواع وهي: رأس المال النقدي، رأس المال الصناعي (الموجودات والأصول المادية التي تمتلكها الشركة لاستخدامها في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات)، رأس المال الطبيعي (الموارد البيئية)، رأس المال الفكري (الملكية الفكرية والنظم والإجراءات)، رأس المال البشري (قدرات وخبرة وكفاءة الأفراد، والحوافز على الابتكار)، رأس مال العلاقات (الداخلة بين الشركة وأصحاب المصالح) (IIRC (2013).

وهذه المكونات الثلاثة، على اختلاف مسمياتها، يجب النظر إليها من منظور تكاملي وتسلسلي-حيث يعتبر رأس المال الفكري نتاج تفاعل مكوناته مجتمعة-فرأس المال البشري يؤثر بشكل إيجابي على رأس المال الهيكلي، ويتضافر الإثنان معاً بصورة تبادلية لتعزيز وتقوية الشركة والذي ينعكس بدوره في بناء علاقات جيدة وقوية مع الأطراف الخارجية؛ مما يؤدي إلى خلق الثروة، وبالتالي زيادة رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي.

كما يجب النظر إلى المكونات الثلاثة لرأس المال الفكري على أنها تمثل علاقات مترابطة ومتداخلة تقوم الشركة بوضعها في إطار، بحيث يساهم في تحقيق الإنجاز المطلوب، وهو ما يمثل قيمة مضافة للشركة، ويعكس النجاح في إدارة رأس المال الفكري Intellectual Capital Management (ICM). كما أن التفاعل هو تفاعل ديناميكي ومستمر وكلما زاد تداخل وتشابك الدوائر الثلاث-كما يوضحها الشكل رقم (1) -كلما تعاظمت القيمة الناتجة. الميهي (2013)؛ طنطاوي (2015)؛ Bernnan (2001).



شكل رقم (1) يوضح

العلاقات المتداخلة والتفاعل بين مكونات رأس المال الفكري

ويرى الباحث إن الاتجاه نحو الإفصاح عن رأس المال الفكري يُشتق من عاملين رئيسيين، الأول: زيادة إدراك أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للقضايا المرتبطة برأس المال الفكري وتأثيره على الأداء الاقتصادي للشركة. والثاني: حاجة ودوافع مجتمع الأعمال والشركات ذاتها للاستجابة بصورة ملائمة لقضايا الاستدامة والإفصاح عن تلك الاستجابة.

كما أن العديد من التغيرات الحالية في الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي تزيد من أهمية رأس المال الفكري والتقرير عنه، والتي من أهمها: العولمة، انتشار الشركات متعددة الجنسية، زيادة المنافسة في الأسواق، التكنولوجيا الحديثة، التغيرات في متطلبات العملاء، التغيرات في الهياكل السياسية والاقتصادية وما يحيط بالمنطقة العربية من مخاطر متعددة، والنمو المتزايد والمتسارع للدول في دعم الاقتصاديات القائمة على المعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح عن رأس المال الفكري والتقرير عنه يساعد في: تخفيض درجة المخاطر، تخفيض تكلفة رأس المال، جذب كفاءات للشركة، زيادة الشفافية في التقارير المالية مما يزيد من الاعتماد عليها، زيادة الطلب على أسهم الشركات نتيجة مساعدة المستثمرين على تحديد قيمة شاملة للشركة، الحد من عدم تماثل المعلومات، المحافظة على العملاء الحاليين بل وجذب عملاء جدد، تقليل الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للشركة تحسين سمعة الشركة، بالإضافة إلى تعزيز وتحسين المركز التنافسي للشركات. ضاهر (2011)؛ الغايش (2013)؛ طنطاوي (2015)؛ أحمد (2015)؛ بابكر (2018)، عيد (2017)؛ الطويل (2018)؛ (2014) Omar & Christian (2016); Mangena et al.

وعلى الرغم مما سبق، فإن الإفصاح عن رأس المال الفكري -على مستوى البيئة السعودية- لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل الجهات المنظمة والمسؤولة عن مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث لم تتضمن المعايير السعودية الإشارة إلى السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح عن رأس المال الفكري. ولكن مع تبني المملكة العربية السعودية للمعايير الدولية للتقرير المالي وتطبيقها بالنسبة للشركات المدرجة في السوق المالية بدءاً من عام 2017م. حيث أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (38) بعنوان: الأصول غير الملموسة⁽¹⁾ للشروط التي يجب توافرها للاعتراف بالأصل غير الملموس تتمثل في: قابلية الأصل للتحديد، إمكانية التحكم في الأصل، مدى إمكانية تحقيق منفعة اقتصادية مستقبلية، وإمكانية قياس تكلفة الأصل غير الملموس. وباستقراء الباحث للمعيار الدولي رقم (38) يمكن القول إن الشروط السابقة لا تنطبق على مكونات رأس المال الفكري، وعلى ذلك يرى الباحث ضرورة إعادة النظر في هذه الشروط ومراعاة التطور في بيئة الأعمال عند تطوير المعايير المحاسبية لتتضمن عناصر رأس المال الفكري التي يجب الإفصاح عنها، هل يتم في قوائم مستقلة أم في القوائم المالية أم في التقارير السنوية.

(1) عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) الأصل غير الملموس بأنه أصل ذو طبيعة غير نقدية قابل للتحديد وليس له وجود مادي يحتفظ به لأغراض الاستخدام في الإنتاج أو لتوفير السلع والخدمات أو للتأجير أو للأغراض التجارية.

ويرى الباحث أن الدراسات حول الإفصاح عن رأس المال الفكري في البيئة السعودية مازالت محدودة سواء من جانب الباحثين أو المنظمات المهنية، وعلى الرغم من أن لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية قد أشارت بطريقة غير مباشرة إلى بعض العناصر الضئيلة جدًا لرأس المال الفكري التي يجب أن تفصح عنها الشركات، إلا أنه يلاحظ عدم وجود أسس ومعايير واضحة في هذا المجال، تحدد مجالات ومؤشرات الإفصاح عن رأس المال الفكري لضمان دقة الإفصاح وعدالته، الأمر الذي قد يفقد التقارير المالية أهم خصائصها وهي الاعتمادية، والملاءمة، والقابلية للمقارنة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إنه يجب إجراء المزيد من الدراسات حول الإفصاح عن رأس المال الفكري، حتى يمكن المساهمة في تطوير المعايير المحاسبية لكي تشمل على معلومات تفي بمتطلبات واحتياجات أصحاب المصالح والمستخدمين.

3/7- تحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري واشتقاق الفروض:

تُعد لجنة المراجعة (AC) من اللجان الداخلية بالشركة التي يشكلها مجلس الإدارة لتساعده في القيام بمهامه الإشرافية والرقابية. ولقد احتلت هذه اللجنة - كأحد آليات حوكمة الشركات - مكانة بارزة على المستوى المهني والتشريعي والبحثي، خاصة فيما يتعلق بتشكيلها والمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، ويرجع ذلك إلى تعدد حالات الفشل والانهيارات المالية التي لحقت بالعديد من الشركات الكبرى خاصة في الدول المتقدمة، نتيجة لضعف الإشراف والرقابة بهذه الشركات، وعدم قدرة لجان المراجعة بها على القيام بدورها الإشرافي والرقابي. (غريب والصايب (2013)؛ Soliman & Ragab (2014)؛ Vlaminck & Sarens (2015)؛ Kamolsakulchai (2015)؛ Alfraih & Almutawa (2017)).

وإدراكًا لأهمية لجنة المراجعة، فقد أصدرت وزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية - التي تمثل مجال البحث - القرار رقم (903) بتاريخ 1414/8/12هـ، بشأن إلزام شركات المساهمة بتكوين لجان المراجعة. وزارة التجارة السعودية (1414هـ)، كما أفرد مجلس هيئة سوق المال المواد (54-59) من لائحة الحوكمة للجنة المراجعة وخصائصها ومهامها ومسؤولياتها، وجعل تطبيقها إلزاميًا على شركات المساهمة السعودية. هيئة سوق المال السعودية (2017).

ولعل أحد الأهداف الهامة المنوط بلجنة المراجعة تحقيقها هو إنتاج تقارير مالية ذات جودة مرتفعة ويمكن الاعتماد عليها من قبل أصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم المختلفة بشكل صحيح، ومن أهم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها من وجهة نظر الباحث -رأس المال الفكري.

ويعتمد البحث على فرض أن العلاقة بين لجان المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري هي علاقة ارتباط وتكامل، حيث تعتبر لجان المراجعة أحد أهم آليات الحوكمة وأكثرها ارتباطاً بعملية الإفصاح والتقرير، ولقد وفرت العديد من الدراسات أدلة عملية على الارتباط الإيجابي بين وجود لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح. ونتيجة لاختلاف البيئة السعودية عن غيرها من البيئات الأخرى؛ لذلك فمن المتوقع أن يكون لخصائص كفاءة وفعالية لجان المراجعة تأثير على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري الذي تقدمه الشركة.

في ضوء ذلك يعتمد البحث على الفرض العام التالي:

هناك ارتباط إيجابي بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في شركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودية.

وفي إطار الفرض العام للبحث، فسوف يتم تناول اختبار الفروض التالية التي نتناول علاقة خصائص لجان المراجعة بمستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وذلك على النحو الآتي:

1/3/7- استقلال لجنة المراجعة:

يمثل توافق الاستقلال في أعضاء لجنة المراجعة أحد أهم شروط تحقيق اللجنة لأهدافها، وهذا ما أكدت عليه العديد من المنظمات المهنية والتشريعات المتعلقة بحوكمة الشركات، وإن كان هناك تفاوت في ضرورة صفة الاستقلال في كل أعضاء لجنة المراجعة أو غالبيتهم فقط، فوفقاً لقانون Sarbenes- Oxley Act (SOX) في القسم (301) يجب أن يكون كل أعضاء لجنة المراجعة مستقلين (SOX (2002).

ولكي تتحقق صفة الاستقلالية في أعضاء لجنة المراجعة فإنه من الضروري أن يكون أعضاء اللجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة، أو أن يكونوا من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وألا تكون هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بالشركة، كما يجب ألا يكونوا من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها، وألا يحصل أي منهم على أي مكافأة مالية من الشركة أو إحدى شركاتها التابعة بخلاف ما يحصل عليه مقابل الخدمة في لجنة المراجعة. (غنيم (2014)؛ عبدالمجيد (2017)؛ (2016) Kibiya et al., (2015) Alzeban; (2016) Gunes & Atilgan). وهذا ما أكدت عليه الفقرة الأولى من المادة (54) من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية.

هذا ولم تتفق نتائج الدراسات السابقة على تحديد تأثير استقلال لجنة المراجعة على الإفصاح عن رأس المال الفكري، فنتائج بعض الدراسات تشير إلى حدوث تأثير إيجابي لاستقلال لجنة المراجعة على فعالية عمل اللجنة والذي ينعكس بدوره في زيادة وتحسين

الإفصاح عن رأس المال الفكري. فقد توصلت دراسة عرفة ومليجي (2013) ودراسة Pomeroy & Thornton (2008) أن استقلال لجنة المراجعة له تأثير كبير على جودة التقرير المالي ومستوى الإفصاح الاختياري. بينما توصلت دراسة Li et al., (2012)، ودراسة Uzliawati et al., (2014) إلى عدم وجود تأثير لاستقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

وفي ضوء هذا التعارض في النتائج، فإنه يمكن القول إن الهدف من توافر خاصية الاستقلال في أعضاء لجنة المراجعة هو تمكين لجنة المراجعة من القيام بأداء مهامها بشكل فعال، والذي يؤدي في النهاية إلى تحسين عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية وتحسين الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، لذلك يتوقع أن يكون أثر استقلال لجنة المراجعة إيجابيًا على الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، وبذلك يمكن صياغة الفرض الفرعي الأول على النحو التالي:

هناك ارتباط إيجابي بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في شركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودية.

2/3/7- الخبرة المالية:

يقصد بخبرة لجنة المراجعة مدى وجود أعضاء باللجنة من أصحاب الخبرة في النواحي المالية والمحاسبية. فلجان المراجعة تعتبر مسؤولة عن مهام عديدة مما يجعلها تتطلب درجة عالية من الخبرة المحاسبية في أعضائها. عبدالمجيد (2017)؛ Abuzariq & Btfadzil (2018)؛ وقد كانت إحدى توصيات لجنة (BRC) Blue Ribbon Committee لتحسين كفاءة لجان المراجعة أن يكون أحد أعضاء اللجنة (على الأقل) لديه خبرة مالية (1999) BRC وتطبيقًا لتلك التوصية فقد تطلب قانون Sarbenes Oxley في القسم رقم (407) أن تقوم الشركات بالإفصاح في التقارير الدورية عما إذا كان هناك خبرة مالية في أعضاء لجنة المراجعة، وإذا لم تتوافر الخبرة فيجب توضيح أسباب ذلك (2002) Sox.

وهذا ما أكدت عليه الفقرة الأولى من المادة (54) من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، حيث أشارت إلى ضرورة أن يكون واحد على الأقل من أعضاء لجنة المراجعة متخصصًا في الشؤون المالية والمحاسبية.

وقد جاءت نتائج الدراسات السابقة متباينة حول الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، فقد توصلت دراسة Gan et al., (2013) إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، في حين توصلت دراسة Li et al., (2012) إلى عدم وجود علاقة بينهما. وطبقًا لذلك وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة، يمكن صياغة الفرض الفرعي الثاني على النحو التالي:

هناك علاقة ارتباط إيجابي بين الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في شركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودية.

3/3/7- حجم اللجنة:

يتمثل حجم لجنة المراجعة في عدد أعضائها، وهو أحد العناصر الضرورية التي تساعد اللجنة في تحقيق أهدافها (Mishra & Malhotra, 2016). ويعد توافر العدد الكافي والمناسب من أعضاء لجنة المراجعة في ضوء طبيعة واحتياجات الشركة من متطلبات كفاءة أداء لجنة المراجعة. ولقد أشارت الفقرة الأولى من المادة (54) من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية إلى ضرورة ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن خمسة.

هذا ولم تتفق نتائج الدراسات السابقة حول أثر حجم لجنة المراجعة على فعاليتها في أداء مهامها وتأثيرها في النهاية على الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري. فقد توصلت دراسة (Li et al., 2012) ودراسة (Gan et al., 2013) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم اللجنة والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، بينما أشارت دراسة (Hidalga et al., 2012) ودراسة (Taliyang & Jusap, 2011) إلى عدم وجود علاقة بينهما وفي ضوء عدم وضوح نتائج الدراسات السابقة - وعدم تناول معظمها لهذا المتغير - فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين حجم لجنة المراجعة والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، يرى الباحث ضرورة اختبار مثل هذه العلاقة في بيئة الأعمال السعودية للتعرف على اتجاهاتها. وبذلك يمكن صياغة الفرض الفرعي الثالث على النحو الآتي:

هناك علاقة ارتباط إيجابي بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في شركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودية.

4/3/7- عدد مرات الاجتماع:

لجنة المراجعة المستقلة قد تبدو أقل كفاءة إذا لم تكن نشطة، ويتم التعبير عن أنشطة لجنة المراجعة من خلال عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة خلال السنة، والذي يعتبر من الأمور الجوهرية المؤثرة على فعالية لجنة المراجعة في أداء مهامها. عبدالمجيد (2017)؛ (Bajra & Cadez, 2018); Al- Shaer et al., (2017). ويختلف العدد المناسب لاجتماعات لجنة المراجعة من دولة لأخرى ومن شركة لأخرى، فقد أشارت لجنة (BRC) إلى أن لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تجتمع على الأقل أربع مرات سنوياً (1999) BRC، بينما أوصى تقرير Smith بألا يقل عدد اجتماعات لجان المراجعة في بريطانيا عن ثلاث مرات سنوياً (2013) Hamdan et al., كما أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في عام 2016م إلى أن لجان المراجعة يجب أن تجتمع بصفة دورية وفق برنامج اجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة شهور.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المادة (57) من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية ركزت على اجتماعات لجنة المراجعة، حيث نصت في الفقرة الأولى على "تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية على ألا تقل اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة". وقد وجدت بعض الدراسات ارتباطاً إيجابياً بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة ومستوى إفصاح الشركة. عرفة ومليجي (2013)؛ عبدالمجيد (2017)؛ Alqatamin (2018). كما توصلت دراسة Li et al., (2012) ودراسة Gan et al., (2013)، ودراسة Alshhadat (2017) إلى وجود علاقة إيجابية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، بينما أوضحت دراسة Bedard & Gendron (2010) أن معظم الدراسات التي قامت بتحليلها لم تجد ارتباطاً إيجابياً بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة وجودة التقرير المالي، كما توصلت دراسة Madi et al., (2014) إلى عدم وجود علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري. في ضوء ذلك يمكن صياغة الفرض الفرعي الرابع كما يلي:

هناك علاقة ارتباط إيجابي بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في شركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودية.

4/7- منهجية البحث وبناء النموذج واختبار الفروض:

استهدف البحث اختبار أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في بيئة الأعمال السعودية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis، حيث تم تحليل التقارير المالية السنوية لعينة من (100) شركة من الشركات النشطة المسجلة بالبورصة السعودية، وذلك لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري بها، خلال عام 2017م. ويمكن بيان منهجية البحث من خلال النقاط التالية:

1/4/7- أسلوب قياس متغيرات الدراسة: تم قياس متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

1/1/4/7- المتغير التابع: مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري (ICD):

اعتمد الباحث في قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على إعداد مؤشر للإفصاح (Disclosure Index) يتكون من (40) بنداً في ثلاث مجموعات (ملحق رقم 1)، وقد اعتمد الباحث في ذلك على ما ورد في الدراسات السابقة مثل: الميهي (2013)؛ مليجي (2015)؛ طنطاوي (2015)؛ القحطاني وهباش (2017)؛ شرف (2018)؛ Baldini & Liberatore (2016)؛ Sherif & Elsayed (2016)؛ Yilmaz & Acar (2018)؛ Dzenopoljac et al., (2017)؛ Cricelli et al., (2018)؛ Scaltrito (2014)؛ Alshhadat (2017)؛ Schiemann et al., (2015) استناداً إلى المدخل الثنائي غير

المرجح Dichotomous Approach⁽¹⁾ الذي يعامل جميع العناصر بأهمية متساوية، حيث يتم تحديد أوزان متساوية لكل عنصر Equally Weighted Index بمعنى إذا تم الإفصاح عن العنصر يتم إعطاؤه (1)، و(صفر) بخلاف ذلك:

ويتم قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري لكل شركة باستخدام المعادلة الآتية:

$$ICD_{it} = \sum_{i=1}^{N_t} X_{it} / N_t$$

حيث إن:

ICD_{it} = مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري للشركة (i) في السنة (t).
 X_{it} = مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها.
 N_t = الحد الأقصى لعناصر الإفصاح وفقاً للمؤشر المقترح للشركة t ويبلغ (40) عنصراً.
 وعند قياس قيمة المكونات الفرعية فيتم استخدام ذات المعادلة مع مراعاة أن N_t هي الحد الأقصى لعناصر المكون التي وردت في المؤشر المقترح.
 2/1/4/7- المتغيرات المستقلة: خصائص لجان المراجعة:

وتتمثل في: استقلال أعضاء اللجنة، الخبرة المالية والمحاسبية، حجم اللجنة، عدد مرات الاجتماع، كما يتضح من الجدول رقم (1)، قياساً على: عبدالحليم (2018)؛ نويجي (2017)؛ عبدالمجيد (2017)؛ حسان (2018)؛ Rodrigues et al., (2017)؛ Khafid & Alifia (2018)؛ Siagian & Siregar (2018)؛ Qasim (2018)؛ Sun et al., (2014)؛ Wilbanks et al., (2017)؛ Katmon & Al Farooque (2017)؛ Desoky & Khasharmeh (2016)؛ Gebrayel et al., (2018).

3/1/4/7- المتغيرات الرقابية (الضابطة):

تشمل متغيرات الرقابة كما يتضح من الجدول رقم (1) بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع (الإفصاح عن رأس المال الفكري)، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار، ومن أهم هذه المتغيرات: حجم الشركة، والرفع المالي، ونوع النشاط، ونوع مكتب المراجعة.

في ضوء استقراء الدراسات السابقة يمكن للباحث توضيح طريقة قياس متغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

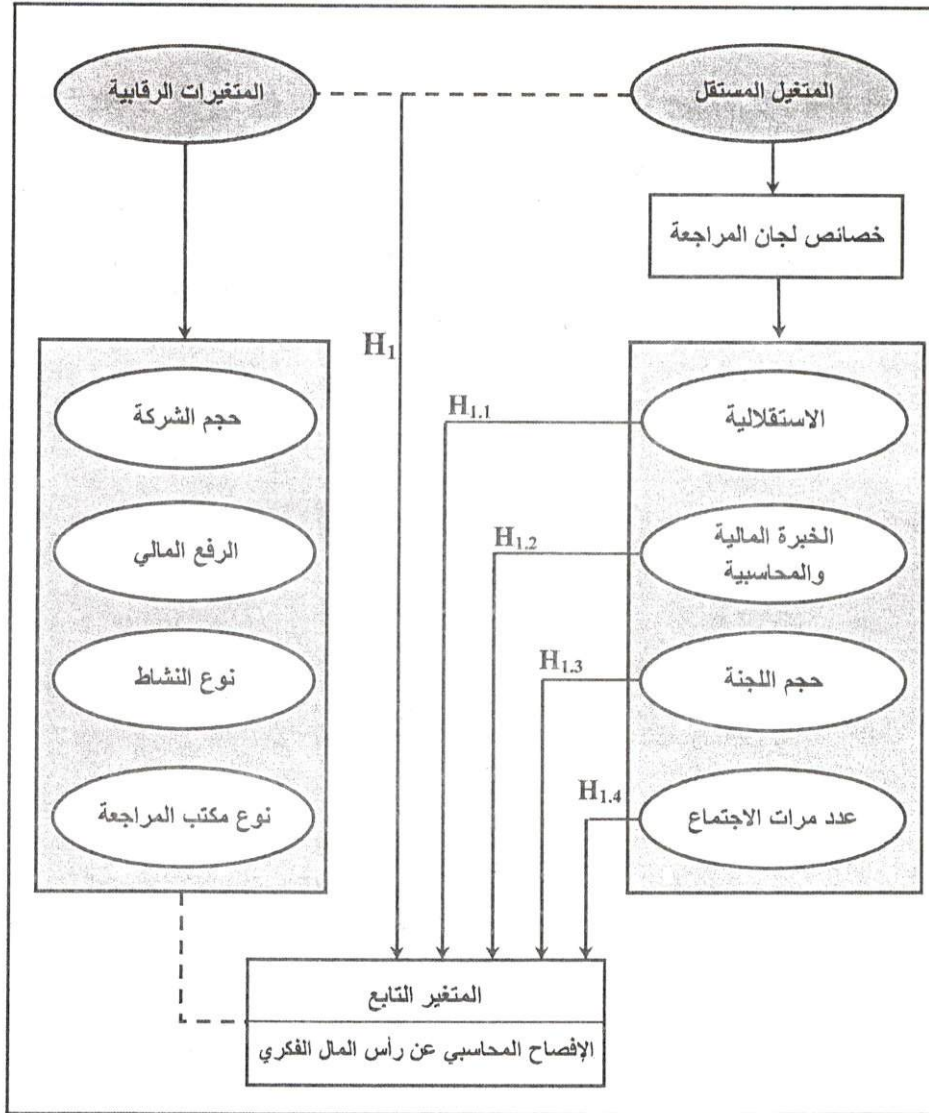
1- اعتمد الباحث على هذا المدخل عند تحديد الأوزان الترجيحية لمؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري لمبنيين أولهما: تقليل التحيز الشخصي المرتبط بأهمية كل عنصر من عناصر المؤشر، وثانيهما: عدم وجود أسس محددة أو معيارية لتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر المؤشر بشكل دقيق.

جدول رقم (1) يوضح طريقة قياس متغيرات الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير	منهجية (طريقة) القياس
أولاً: المتغير التابع:		
مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري	ICD	مجموع العناصر (البنود) التي تم الإفصاح عنها ÷ إجمالي عناصر الإفصاح التي وردت في المؤشر المقترح.
ثانياً: المتغيرات المستقلة: خصائص لجان المراجعة:		
استقلال أعضاء اللجنة	ACIND	نسبة تمثيل الأعضاء باللجنة (عدد الأعضاء المستقلين/ إجمالي عدد أعضاء اللجنة).
الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة	ACEXP	متغير وهمي يأخذ (1) إذا كان باللجنة أحد أعضائها على الأقل لديه خبرة مالية أو محاسبية، أو (صفر) بخلاف ذلك.
حجم اللجنة	AC SIZE	عدد أعضاء اللجنة.
عدد مرات الاجتماع	ACMEET	عدد مرات اجتماع اللجنة خلال العام.
ثالثاً: المتغيرات الرقابية:		
حجم الشركة	F SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام، قياساً على: شرف (2018)؛ حسين (2018)؛ Rodrigues et al., (2017); Houssein et al., (2015); Meressa (2016); Singh & Narwal (2016).
الرفع المالي	LEV	إجمالي الالتزامات في نهاية العام، قياساً على: الميهي (2013)؛ مليجي (2015)؛ القحطاني وهياش (2017)؛ Li et al., (2012); Alshhadat, (2017); Ramadan (2018); Isa & Ismail (2015).
نوع النشاط	INDUS	متغير وهمي = (1) في حالة ما إذا كان النشاط صناعي أو (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على: مليجي (2015)؛ القحطاني وهياش (2017)؛ حسين (2018)؛ Wang et al., (2016); Mangena et al., (2016); Pradita & Solikhah (2017).
نوع مكتب المراجعة	AUDTYPE	متغير وهمي = (1) في حالة ما إذا كان مكتب المراجعة من الـ Big4 أو مرتبط معها أو (صفر) إذا كان أحد مكاتب المراجعة الوطنية، قياساً على: مليجي (2015)؛ شرف (2018)؛ عبدالحليم (2018)؛ (Li & Zhao (2018); Ferreira et al., (2012).

2/4/7- نموذج الدراسة:

بناءً على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، حاول الباحث تطوير نموذج لقياس أثر خصائص لجان المراجعة كمتغير مستقل على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري كمتغير تابع، كما استخدم الباحث بعض المتغيرات الرقابية التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما يظهر في الشكل رقم (2):



شكل رقم (2) يوضح إطار البحث ونموذج العلاقة بين المتغيرات

في ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لاختبار أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على النحو الآتي:

$$ICD_{it} = \beta_0 + \beta_1 (ACIND) + \beta_2 (ACEXP) + \beta_3 (ACSIZE) + \beta_4 (ACMEET) + \beta_5 (FSIZE) + \beta_6 (LEV) + \beta_7 (INDUS) + \beta_8 (AUDTYPE) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

ICD_{it} = المتغير التابع، وتعبّر عن مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري للشركة (i) في السنة (t).

β_0 = ثابت الانحدار، وتعبّر عن مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري الذي لا يتأثر بالمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

$\beta_1 - \beta_4$ = معاملات الانحدار لخصائص لجان المراجعة.

$\beta_5 - \beta_8$ = معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية.

ε_{it} = بند الخطأ العشوائي.

3/4/7- تصميم الدراسة التطبيقية: يمكن بيان تصميم الدراسة التطبيقية من خلال النقاط الآتية:

1/3/4/7- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات السعودية المسجلة

في سوق الأوراق المالية خلال عام 2017م، وقد بلغ عدد هذه الشركات (185) شركة موزعة على عشرين قطاعاً، وقد اختار الباحث عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

- استبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية وشركات التأمين لما لها من طبيعة خاصة بالتقرير المالي، وطبيعة آليات الحوكمة المطبقة بهذه القطاعات.
- استبعاد الشركات التي في بداية التأسيس حيث قد لا يتوافر في تقاريرها المالية بيانات ومعلومات كافية عن لجان المراجعة وآليات الحوكمة ورأس المال الفكري.
- استبعاد الشركات التي قد تختلف نهاية السنة المالية لها (12/31) حتى لا يكون هناك ضعف في مقارنة نتائج الدراسة.
- أن تتوافر التقارير المالية للشركات خلال فترة الدراسة بانتظام، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة، وألا تكون قد تعرضت للتوقف أو الاندماج.
- وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (100) شركة لتمثل عينة الدراسة بما يعادل نسبة (54.05%) من إجمالي عدد شركات المساهمة المسجلة بالبورصة.
- ويوضح الجدول التالي ملخصاً لعدد شركات العينة داخل كل قطاع وفقاً لتصنيف هيئة السوق المالية السعودية الجديد:

جدول رقم (2) يوضح عينة الدراسة وفقاً للقطاعات

اسم القطاع	حجم مجتمع الدراسة	حجم عينة الدراسة	نسبة تمثيل حجم العينة إلى مجتمع الدراسة	نسبة التمثيل داخل عينة الدراسة
المواد الأساسية	43	35	%81.40	%35
الطاقة	4	3	%75	%3
الرعاية الصحية	5	4	%80	%4
السلع طويلة الأجل	5	2	%40	%2
تجزئة الأغذية	4	4	%100	%4
تجزئة السلع الكمالية	8	6	%75	%6
الخدمات الاستهلاكية	10	7	%70	%7
المرافق العامة	2	2	%100	%2
إنتاج الأغذية	12	8	%66.67	%8
الخدمات التجارية والمهنية	3	1	%33.33	%1
الاتصالات	4	4	%100	%4
الاستثمار والتمويل	4	2	%50	%2
السلع الرأسمالية	12	7	%58.33	%7
النقل	5	4	%80	%4
الأدوية	1	1	%100	%1
إدارة وتطوير العقارات	10	6	%60	%6
الإعلام والترفيه	2	1	%50	%1
الصناديق العقارية المتداولة	6	3	%50	%3
البنوك	12	-	-	-
شركات التأمين	33	-	-	-
الإجمالي	185	100	%54.05	%100

2/3/4/7-مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على تحليل تقارير مجلس الإدارة، والقوائم المالية والايضاحات المتممة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال عام (2017م) والمتاحة على مواقع الشركات الإلكترونية، أو عبر موقع هيئة سوق المال السعودي (تداول) www.tadawl.com، إضافة إلى موقعي أرقام www.argaam.com، ومباشر السعودية www.mubasher.info المتخصصين في تجميع البيانات المختلفة للشركات العاملة في المنطقة العربية.

4/4/7- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض:

اعتمد الباحث في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض على العناصر الآتية:

1/4/4/7- اختبارات صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائي:

اعتمد الباحث للتحقق من صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائي، على

الاختبارات الآتية:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المتصلة:

للتحقق من مدى اقتراب بيانات الدراسة التطبيقية للمتغيرات المتصلة

Variables Related من التوزيع الطبيعي، قام الباحث باستخدام اختبار Kolmogorove-

Smirnov Test، وقد أظهرت نتائج الاختبار أن النمط الذي تسلكه معظم بيانات المتغيرات

المتصلة هو التوزيع الطبيعي Normal Distribution، حيث كانت قيمها الاحتمالية (Sig.)

أكبر من (0.05) ويوضح الباحث من خلال الجدول (3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات

المتغيرات المتصلة:

جدول رقم (3) يوضح

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المتصلة

Continuous Variables	Kolmogorov- Smirnov	
	(Z) الاحتمالية	(Sig.)
ACIND	1.029	0.336
ACEXP	1.213	0.112
ACSIZE	1.342	0.059
ACMEET	0.995	0.287
FSIZE	1.017	0.173
LEV	0.881	0.445

ثانياً: اختبار Leven's Test لتجانس التباين Homogeneity of Variances:

للتحقق من تجانس التباين لمتغيرات الدراسة التطبيقية المتصلة، تم استخدام اختبار

Leven's Test لتجانس التباين Homogeneity of Variances. ويمكن توضيح ذلك من

خلال الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار تجانس التباين Homogeneity of Variances

Homogeneity of Variances				
Continuous Variables	Levene Statistic	Df1	Df2	(Sig.)
ACIND	0.982	7	92	0.331
ACEXP	0.801	7	92	0.374
ACSIZE	0.984	7	92	0.326
ACMEET	0.433	7	92	0.511
FSIZE	0.292	7	92	0.795
LEV	0.419	7	92	0.522

يتضح من الجدول (4) أن القيم الاحتمالية (Sig.) أكبر من (0.05) لكافة المتغيرات المتصلة، وهو ما يشير إلى أن بيانات متغيرات عينة الدراسة التطبيقية متجانسة.

ثالثاً: اختبار علاقة التداخل الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة والرقابية:

اختبر الباحث مدى وجود مشكلة الأزواج الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة والرقابية، باستخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، إذ يُعد ذلك الاختبار مقياساً لتأثير الأزواج الخطي -أي الارتباط- بين المتغيرات المستقلة والرقابية، حيث تظهر مشكلة الأزواج الخطي عند ارتفاع معامل التضخم (VIF) ليصل إلى قيمة تساوي (10) أمين (2013) ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار التداخل الخطي باستخدام Collinearity Diagnostics

Variables	Collinearity Diagnostics	
	Tolerance	VIF
ACIND	0.610	1.519
ACEXP	0.189	5.516
ACSIZE	0.478	2.673
ACMEET	0.227	4.686
FSIZE	0.196	5.304
LEV	0.125	6.390
INDUS	0.563	1.733
AUDTYPE	0.312	3.412

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيم معامل (Tolerance) لجميع المتغيرات المستقلة والرقابية أكبر من 0.1، كما أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (10)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة والرقابية لا تعاني من تعدد العلاقات الخطية أو مشكلة التداخل أو الأزواج الخطي.

رابعًا اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test:

للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، تم إجراء اختبار Durbin Watson Test، ويمكن توضيح ذلك من الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار Durbin Watson Test للارتباط الذاتي

القيمة الجدولية العليا 4- (D-W)	القيمة الجدولية العليا (D-W)	Durbin- Watson
2.127	1.873	1.949

يتضح من الجدول (6) أن قيمة (D-W) المحسوبة لنموذج الدراسة (1.949) تقع ضمن المدى الملائم (1.5-2.5) مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج. العباسي (2012)؛ (Whiting & Woodcock 2011).

2/4/4/7- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يعرض الجدول (7) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (7) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
Variables	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
ICD	16.5	54.22	41.38	12.96	100
ACIND	25	100	71.73	18.78	100
ACEXP	0	1	0.78	0.422	100
ACSIZE	3	6	3.58	0.815	100
ACMEET	4	15	5.38	3.077	100
FSIZE	6.954	9.041	8.821	0.719	100
LEV	1.97	10.65	5.139	2.043	100
INDUS	0	1	56	0.499	100
AUDTYPE	0	1	60	0.487	100

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

- بالنسبة للمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري ICD): يتضح وجود تباين بين شركات عينة الدراسة في مدى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، حيث أن أعلى مستوى تم الحصول عليه بلغ (54.22%) بينما بلغ أقل مستوى (16.5%) وأن متوسط مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري لشركات العينة بلغ (41.38%). وتعتبر تلك النتيجة عن انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في الشركات السعودية، بالمقارنة

مع نتائج الدراسات السابقة في دول أخرى مثل دراستي Wang et al., (2016); Li et al., (2008) بينما تتفق تلك النتيجة مع دراسة السيد (2014)؛ الميهي (2013)؛ مليجي (2015)؛ Haji (2015)؛ Ousama et al., (2012)؛ وربما يرجع السبب في انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري للشركات السعودية إلى حداثة تعامل الشركات مع عناصر رأس المال الفكري، وحدثة الأخذ بمعيار المحاسبة الدولي رقم (38) والخاص بالأصول غير الملموسة في المملكة العربية السعودية، وعدم وضوح كثير من المعالجات الواردة فيه.

■ بالنسبة للمتغيرات المستقلة (خصائص لجان المراجعة): فقد أوضح التحليل الإحصائي أن غالبية أعضاء لجنة المراجعة في شركات عينة الدراسة يتمتعون بالاستقلال مما يمكنها من أداء دورها بفعالية، فقد بلغ أعلى مستوى للاستقلال (100%)، بينما بلغ أقل مستوى (25%) وأن متوسط مستوى الاستقلال بلغ (71.73%) وهذا يتفق مع ما ورد بالفقرة الأولى من المادة (54) من لائحة حوكمة الشركات السعودية من ضرورة تشكيل لجنة المراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين. كما يتميز معظم أعضاء لجنة المراجعة في شركات عينة الدراسة بالخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية وذلك بمتوسط (78%) وهذا يتفق مع ما أكدت عليه لائحة الحوكمة من ضرورة أن يكون واحدًا على الأقل من بين أعضاء اللجنة متخصص في الشؤون المالية والمحاسبية. كما بلغ أعلى عدد لأعضاء لجنة المراجعة (6) أعضاء وأقل عدد (3) أعضاء، وبلغ متوسط عدد الأعضاء (3.58) عضو، وهذا يتفق أيضًا مع لائحة حوكمة الشركات السعودية والتي أكدت على ضرورة ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن (3) أعضاء. كما تتميز عينة الدراسة بتكرار عدد مرات اجتماع اللجنة فقد بلغ أعلى مرات للاجتماع (15) مرة وأقل عدد (4) مرات، وبلغ متوسط عدد مرات الاجتماع (5.38) مرة، وهذا يتفق مع ما أكدت عليه المادة (57) من لائحة حوكمة الشركات، حيث أكدت على ضرورة ألا تقل اجتماعات اللجنة عن أربعة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة. ويرى الباحث ضرورة تعديل المادة (57) من لائحة حوكمة الشركات السعودية بحيث تنص على ضرورة اجتماع لجنة المراجعة (12) مرة سنويًا بواقع مرة كل شهر.

■ بالنسبة للمتغيرات الرقابية: تتميز شركات عينة الدراسة بارتفاع حجم أصولها، حيث تراوح اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول شركات عينة الدراسة بين (6.95)، (9.04)، والرافعة المالية بين (1.97)، (10.65)، كما بلغ متوسط عدد الشركات الصناعية في عينة الدراسة (56%)، أما باقي الشركات إما شركات خدمية أو تجارية أو زراعية أو

غيرها. وأخيرًا تبين أن نسبة الشركات التي تتعامل مع مكاتب المراجعة الكبرى الـ Big4 أو المكاتب المنتسبة (60%) بينما ما نسبته (40%) من شركات العينة يتم مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة وطنية، وهو ما يؤكد تنوع أنواع بيانات العينة بشكل متناسق.

3/4/4/7-تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفروض:

لاختبار صحة فروض الدراسة تم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل (خصائص لجان المراجعة) والمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري) باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS)، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: نتائج تحليل الارتباط **Correlation Analysis**: لاختبار درجة الارتباط بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وخصائص لجان المراجعة، قام الباحث بإجراء اختبار الارتباط، ويوضح الجدول التالي رقم (8) مصفوفة الارتباط (بيرسون) لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (8) يوضح مصفوفة الارتباط (بيرسون) لمتغيرات الدراسة

ICD	ACMEET	ACSIZE	ACEXP	ACIND	Variables
				1.000	ACIND
			1.000	**0.554 0.000	ACEXP
		1.000	**0.468 0.000	**0.383 0.008	AXSIZE
	1.000	**0.335 0.001	**0.417 0.000	**0.529 0.000	ACMEET
1.000	**0.663 0.000	**0.483 0.000	**0.621 0.000	**0.744 0.000	ICD

** (Correlation is Significant at the 0.01 Level) (2-tailed)

* (Correlation is Significant at the 0.05 Level) (2-tailed)

يتضح من الجدول السابق رقم (8) وجود ارتباط إيجابي بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وخصائص لجان المراجعة، حيث تشير النتائج إلى أن مستوى الإفصاح (ICD) أكثر ارتباطاً باستقلال لجنة المراجعة (ACIND) وعدد مرات اجتماع اللجنة (ACMEET) وكذلك بالخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة (ACEXP) حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط (0.744، 0.663، 0.621) على الترتيب بمستوى معنوية أقل من (0.05). بينما هناك ارتباط متوسط بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري (ICD) وحجم لجنة المراجعة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.483) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

ثانيًا: معامل التحديد المصحح (R^2) Adjusted Coefficient of Determination :

يتضمن الجدول التالي رقم (9) حساب قيمة معامل التحديد R^2 :

جدول رقم (9) يوضح معامل التحديد (R^2) لنموذج الدراسة

Model Summary				
Model	R	R^2	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.916 ^a	0.839	0.678	0.049
a. Predictors: (Constant), ACIND, ACEXP, ACSIZE, ACMEETING, LEV, INDUS, AUDTYPE.				
b. Dependent Variable: ICD.				

يتضح من الجدول (9) أن قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (67.8%) وهي تمثل قدرة المتغيرات المستقلة (خصائص لجان المراجعة) على تفسير وشرح التغير الكلي في قيم المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري)، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج.

ثالثًا: اختبار تحليل التباين ANOVA:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار تحليل التباين لمعادلة الانحدار:

جدول رقم (10) يوضح اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	DF	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	76.536	8	9.567	21.119	0.007 ^b
	Residual	41.223	91	0.453		
	Total	117.759	99			
a. Dependent Variable: ICD.						
b. Predictors: (Constant), ACIND, ACEXP, ACSIZE, ACMEET, LEV, INDUS, AUDTYPE.						

يتضح من الجدول (10) أن قيمة اختبار $F = 21.119$ بمستوى معنوية أقل من (0.01) مما يدل على معنوية النموذج الإحصائي المستخدم، ويؤكد على تأثير المتغير المستقل (خصائص لجان المراجعة) على المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري)، بمعنى أن خصائص لجان المراجعة-استقلال اللجنة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، وحجم اللجنة، وعدد مرات اجتماع اللجنة-تؤثر تأثيرًا جوهريًا على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وذلك بمستوى معنوية أقل من (0.01).

رابعاً: اختبار معنوية المعاملات لنموذج اختبار فروض الدراسة التطبيقية (معادلة الانحدار):
يوضح الجدول التالي رقم (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (11) يوضح اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار

Coefficients ^a						
Model	Variables	Un Standardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		β	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-0.018	0.476			
	ACIND	0.277	0.040	0.487	6.952	0.042
	ACEXP	1.372	0.974	0.234	3.457	0.007
	ACSIZE	-0.118	0.935	-0.009	-0.117	0.918
	ACMEET	0.889	0.396	0.184	2.631	0.016
	FSIZE	0.986	0.690	0.135	1.529	0.043
	LEV	1.159	0.000	0.007	0.464	0.667
	INDUS	-1.886	1.445	-0.093	-1.307	0.192
	AUDTYPE	0.004	0.009	0.016	0.618	0.033

يتضح من الجدول (11) أن مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري يرتبط إيجابياً بكل من استقلالية لجنة المراجعة (ACIND) والخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها (ACEXP) وعدد مرات اجتماع اللجنة (ACMEET) حيث كانت إشارة معامل الانحدار (β) موجبة وكانت القيمة الاحتمالية (sig.) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يؤيد صحة الفروض: الأول، والثاني، والرابع، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة؛ Haji (2015) Madi et al., (2014); Gan et al., (2013); Alshhadat (2017); Ishak & Al-Ebel (2018)؛ مليجي (2015)، بينما تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة؛ Uzliawati (2014)؛ Kibiya et al., (2016); Othman et al., (2014).

كما أظهرت نتائج الانحدار عدم وجود تأثير لحجم لجنة المراجعة (ACSIZE) على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وهو ما يعني عدم صحة الفرض الثاني. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عرفه ومليجي (2013)؛ Uzliawati (2014); Taliyang & Jusop; (2011); Othman et al., (2014) بينما تتعارض مع ما توصلت إليه؛ Li et al., (2012); Gan et al., (2013); Madi et al., (2014).

كما توضح النتائج أن استقلال لجنة المراجعة هو المتغير الأقوى والأكثر تأثيراً على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري حيث بلغت قيمة $\beta = 0.487$ بمستوى

معنوية $Sig= 0.042$ ، بينما عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة لها تأثير محدود على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري حيث بلغت قيمة $Beta= 0.184$ بمستوى معنوية $Sig= 0.016$.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة فقد أوضحت النتائج ارتباط كل من حجم الشركة ونوع مكتب المراجعة بمستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، بينما لا يوجد ارتباط بين الرفع المالي وطبيعة نشاط الشركة مع مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، حيث كانت قيمة ($Sig.$) أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

ومما سبق صياغة نموذج الانحدار على النحو الآتي:

$$ICD = -0.018 + 0.277 (ACIND) + 1.372 (ACEXP) + 0.889 (ACMEE) + 0.986 (FSIZE) + 0.004 (AUDTYPE).$$

5/7- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المقترحة:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قام بها الباحث بشقيها النظري والتطبيقي، يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، بالإضافة لاقتراح بعض مجالات البحث التي يمكن تناولها من جانب الباحثين، وذلك على النحو الآتي:

1/5/7- نتائج البحث:

- انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في بيئة الأعمال السعودية، حيث بلغ متوسط الإفصاح عنه (41.38%) وقد يرجع ذلك إلى عدم توافر الوعي الكافي لدى الشركات بأهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري، بالإضافة إلى حداثة تعامل الشركات السعودية مع عناصر رأس المال الفكري، فضلاً عن حداثة الأخذ بمعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الخاص بالأصول غير الملموسة بالملكة العربية السعودية، وعدم وضوح العديد من المعالجات الواردة فيه، بالإضافة إلى تمسك الشركات بالنموذج التقليدي للإفصاح في التقارير المالية والذي لا يعكس القيم العادلة للأصول.
- وجود علاقة ارتباط جوهري بين كل من: استقلال لجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها، عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في شركات المساهمة العامة المسجلة بالبورصة السعودية، مما يثبت صحة الفروض الأول والثاني والرابع.
- عدم وجود علاقة ارتباط جوهري بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في شركات المساهمة العامة المسجلة بالبورصة السعودية، مما يثبت رفض الفرض الثالث.

■ المؤشر المقترح لقياس مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في شركات المساهمة العامة المسجلة بالبورصة السعودية صالح للتطبيق في بيئة الممارسة العملية، ولعل ذلك يرجع إلى شمولية المؤشر للعديد من العناصر التي تكون محل اهتمام مستخدمي التقارير المالية فضلاً عن التناسق الداخلي بين عناصر المؤشر، حيث بلغت قيمة $(Alpha = 0.945)$.

2/5/7- توصيات البحث:

- بالإضافة إلى ما قد تعكسه النتائج السابقة من توصيات، يوصى الباحث بما يلي:
- ضرورة زيادة وعي الشركات بأهمية ومزايا الإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري، من خلال قيام الجهات والمنظمات المعنية مثل هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتنظيم الدورات التدريبية التي توضح دور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحقيق المزايا التنافسية للشركات خاصة في ظل اقتصاديات المعرفة Knowledge Economics.
 - الاستعانة بالمؤشر المقترح في قياس مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، حيث يشتمل على العديد من عناصر الإفصاح التي تفي باحتياجات مستخدمي التقارير المالية، كما تم وضعه في ضوء العديد من أدبيات المحاسبة فضلاً عن قبوله في بيئة الممارسة العملية السعودية.
 - ضرورة تبني هيئة سوق المال السعودية إضافة مادة إلى لائحة حوكمة الشركات خاصة بالتقرير والإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري، وتكون ملزمة لكل الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصة السعودية.
 - ضرورة تدخل الدولة والجهات المهنية المتخصصة بسن قوانين وتشريعات تلزم الشركات السعودية بإصدار تقرير محاسبي عن مدى إفصاح الشركة عن رأس المال الفكري - سواء في شكل مالي أو غير مالي، وفي شكل وصفي أو كمي - وبما يضمن عدم الإخلال بالمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، مما يساهم في التقييم العادل للشركة، مع ضرورة اعتماده من مراجع خارجي مثلما هو الحال في التقارير المالية السنوية، وفرض عقوبات على الشركات التي لا تصدر مثل هذا التقرير.
 - ضرورة الاهتمام بجودة لجان المراجعة لما لها من تأثير على تحسين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري من خلال تشكيل اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين لضمان استقلالهم وتوافر العدد المناسب من أعضاء اللجنة بما يتناسب مع طبيعة نشاط الشركة، على أن يتسم الأعضاء بالخبرة المالية والمحاسبية، فضلاً عن تكرار عدد اجتماعات

- اللجنة - يقترح الباحث ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن (12) اجتماع سنوياً بواقع اجتماع كل شهر - لمناقشة أي مشكلات تواجه الشركة خاصة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، كما يجب الاهتمام بنشر تقرير لجنة المراجعة على الموقع الإلكتروني للشركة.
- ضرورة عقد دورات تدريبية لأعضاء لجان المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية، لتحسين قدرتهم على القيام بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، والتي من أهمها: الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري.
- بالرغم من كبر حجم العينة ودقة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، إلا أن الباحث يرى أن النتائج قد تُعد مؤشرات أولية وتعميمها يكون بحذر شديد، وذلك لندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في البيئة السعودية، وبالتالي هناك حاجة ضرورية للمزيد من الأبحاث في هذا الصدد لضمان موضوعية النتائج وتعميمها.

3/5/7- التوجهات البحثية المقترحة:

- يرى الباحث في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية ومن أهمها ما يلي:
- أثر التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري: دراسة تطبيقية مقارنة.
- إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة المشتركة في مجال الإفصاح عن رأس المال الفكري لتضييق فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية السعودية..
- أثر خصائص لجان المراجعة على الإفصاح الإلكتروني وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين.
- أثر خصائص لجان المراجعة على الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وانعكاس ذلك على الأداء المالي للشركة.
- أثر الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على قيمة الشركة: دراسة مقارنة.
- أثر الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية مقارنة بين البيئة المصرية والسعودية.

8- المراجع

1/8- المراجع باللغة العربية:

- أبو الخير، أسامة أحمد محمد (2017)، محددات الإفصاح المحاسبي عن معلومات رأس المال الفكري مع دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.
- الجوهري، إبراهيم السيد محمد إبراهيم (2017)، منخل مقترح لتطوير دور المراجع ولجنة المراجعة في تحقيق صدق الإفصاح في القوائم المالية-دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- الدليل المصري لحوكمة الشركات (2016)، مركز المديرين المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، الإصدار الثالث، أغسطس: 1-47.
- السعدي، عصام حسين مجمد (2014)، دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية-دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- السيد، على مجاهد أحمد (2014)، دراسة مدى قيام الشركات المصرية بقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري وأثره على المركز التنافسي-دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الأول: 133-179.
- السيد، على مجاهد أحمد (2017)، فجوة القياس المحاسبي وأثرها على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ديسمبر: 202-260.
- الطويل، عصام محمد (2018)، أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على تحسين جودة المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية على بورصة فلسطين/ قطاع الخدمات، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد (22)، العدد الأول، يناير: 210-245.
- العباسي، عبد الحميد محمد (2012)، تشخيص الانحدار (مشاكله وعلاجها): تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام SPSS، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، بدون ناشر، 20-45.

- العبيشي، محمد بن عبدالله (2010)، نموذج مقترح لقياس وتقييم رأس المال الفكري في شركات الاتصالات السعودية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع، يوليو: 242-288.
- الغايش، أمل محمود (2013)، إطار مقترح للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة على أساس القدرات البشرية والتكنولوجية والتنظيمية وأثر ذلك على أسعار أسهم الشركة-دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- القحطاني، فارس محمد سعيد آل نقيير، مربع سعد مربع هباش (2017)، محدثات الإفصاح عن رأس المال الفكري في شركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد بأبها، المملكة العربية السعودية، المجلد (26)، العدد الثاني، ديسمبر/ ربيع الأول: 11-34.
- المعايير الدولية للقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية (2018/2017)، معيار المحاسبة الدولي (38) الأصول غير الملموسة، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1439هـ: 989-1016.
- الميهي، عادل عبدالفتاح (2013)، أثر خصائص الشركة على الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المصرية-مدخل تحليل المحتوى، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول: 1-63.
- الهواري، ناهد محمد يسري (2017)، قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (21)، العدد الأول، أبريل: 915-975.
- أمين، أسامة ربيع (2013)، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، كلية التجارة، جامعة المنوفية، بدون ناشر: 135-150.
- بابكر، طلال محمد الأمين على (2018)، أثر القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية-دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- حسان، مروة حسن محمد (2018)، مدى فعالية لجنة المراجعة في الحد من التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركات-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، يونيو: 58-106.

- حسن، نصر طه (2014)، تأثير آليات الحوكمة ورأس المال الفكري على الأداء المالي وقيمة الشركة-أدلة عملية من الشركات السعودية المسجلة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة (34)، العدد الثاني: 1-32.
- حسين، أسعد مبارك، بشيى بكري عجيب (2018)، أثر خصائص لجنة المراجعة على عدم تماثل المعلومات المحاسبية، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (22)، العدد الثاني، يوليو: 470-495.
- حسين، علاء على أحمد (2014)، نموذج محاسبي مقترح لقياس العلاقة بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة ومخاطر الفشل المالي للشركات المساهمة الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية-دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة الرابعة، العدد الثامن: 313-376.
- حسين، علاء على أحمد (2018)، تأثير الخصائص التشغيلية للوحدة الاقتصادية على مستوى كفاءة القيمة المضافة لرأس المال الفكري وانعكاساته على جودة القوائم المالية للشركات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا المسجلة في البورصة المصرية-دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (22)، العدد الثالث، الجزء الثاني، أكتوبر: 721-803.
- رياض، سامح محمد رضا (2011)، لجان المراجعة وأثرها على تقرير المراجع الخارجي دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (51)، العدد الثاني، ربيع الآخر 1432هـ، مارس: 293-323.
- زهران، علاء الدين محمود، فؤاد بن أحمد مبارك (2017)، تقييم مستويات القياس والإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، الإحصاء، المملكة العربية السعودية، المجلد (18)، العدد الأول: 141-192.
- سعودي، سامح محمد لطفي (2016)، أثر خصائص جودة لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية-دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الرابع، العدد الأول، يونيو: 43-86.
- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم (2018) أثر مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري على الأداء المالي للشركة-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (22)، العدد الثالث، الجزء الأول، أكتوبر: 1-72.

- صالح، أحمد، الشنيد إبراهيم (2017)، أثر المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على جودة قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- ضاهر، سامح سعيد محمود (2011)، قياس درجة الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية وأثر ذلك على قرارات الاستثمار بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- طعيمة، ثناء محمد إبراهيم (2013)، نموذج مقترح للتقرير والإفصاح الاختياري عن الأصول الغير ملموسة في الشركات المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثالث: 117-172.
- طنطاوي، سعاد موسى (2015)، قياس أثر فجوة معلومات رأس المال الفكري على قيمة المنشأة ومعدى المعايير المحاسبية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- عبد الفتاح، هالة عبد النبي (2012) تقييم كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية المصرية باستخدام نموذج القيمة المضافة لرأس المال الفكري، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة الثانية، العدد الثالث: 105-143.
- عبد الحكيم، مجدي مليجي، علاء محمد عبدالله ملوالعين (2014)، أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات - دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول: 645-711.
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود (2018)، أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (22)، العدد الرابع، الجزء الأول، ديسمبر: 683-758.
- عبدالرحمن، عمرو نجيب عبدالحميد (2014)، قياس رأس المال الفكري في منشآت المراجعة كمحدد لجودة أداء عملية المراجعة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- عبدالله، إسماعيل الهادي، عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن (2016)، خصائص لجان المراجعة ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية (دراسة ميدانية على المصارف السودانية)، مجلة كلية التجارة العلمية، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان، العدد الثالث، ديسمبر: 83-126.

- عبدالمتعال، هبة عبدالمتعال أحمد (2013)، القياس المحاسبي للقيمة المضافة لرأس المال الفكري وأثرها على الأداء المالي لمنشآت الأعمال المصرية، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة الثالثة، العدد الخامس: 543-577.
- عبدالمجيد، حميدة محمد (2017)، قياس أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح في الشركات السعودية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة (37)، المجلد الأول، العدد الرابع: 55-108.
- عبدالوهاب، وائل محمد (2016)، دور الإفصاح الاختياري في احتواء فجوة التظهير المحاسبي للاعتراف بالأصول غير الملموسة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (53)، العدد الثاني، يوليو: 141-181.
- عرفه، نصر طه حسن، مجدي مليجي عبدالحكيم مليجي (2013)، أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية-دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (54)، العدد الأول، محرم 1435هـ، نوفمبر: 47-102.
- عرفه، نصر طه حسن، مجدي مليجي عبدالحكيم مليجي (2015)، أثر حوكمة الشركات على القيمة المضافة لرأس المال العيني والفكري-دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المسجلة، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو: 51-84.
- عزالدين، ياسمين عبدالوهاب السيد (2017)، أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- عيد، إبراهيم محمد سليمان الشيخ (2017)، نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر الإفصاح عن رأس مال العلاقات في الحكم على أداء الشركات-دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين المالي، رسالة دكتوراه في المحاسبة منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- عيد، أحمد عبدالوهاب أحمد (2014)، تقييم منفعة القياس المحاسبي لرأس المال المعرفي في بيئة الأعمال المصرية (دراسة نظرية ميدانية)، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع: 265-336.
- غريب، عادل ممدوح، عماد سعد محمد الصايغ (2013)، أثر خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات-دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة (33)، العدد الرابع: 75-103.

- غنيم، محمود رجب يس (2014)، دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي: دليل ميداني من البيئة السعودية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني: 21-76.
- محمود، إيمان مصطفى محمد (2017)، تقييم المعالجة المحاسبية لرأس المال الفكري في قطاع صناعة الأدوية المصرية-دراسة اختبارية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (39)، العدد الثاني: 158-187.
- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم (2013)، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين جودة لجان المراجعة وإدارة الأرباح-دراسة نظرية تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (50)، العدد الثاني، يوليو: 355-416.
- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم (2015)، محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (19)، العدد الأول، الجزء الأول، أبريل: 149-236.
- منصور، محمد السيد (2016)، أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات رأس المال البشري على قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية-دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الرابع، العدد الأول، يونيو: 247-294.
- نويجي، حازم محفوظ (2017)، أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة-دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ديسمبر: 134-172.
- هيئة السوق المالية (2017)، لائحة حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، Available at: www.cma.org.sa.
- وزارة التجارة السعودية (1414هـ)، القرار الوزاري رقم (903) بشأن القواعد المنظمة للجان المراجعة وتطويرها، الرياض، المملكة العربية السعودية: 7-41.

2/8- المراجع الأجنبية:

- Abd Elrahman, A.A.Z., (2016), The Effect of Audit Committees Characteristics on Accounting Conservatism Practices for Companies Listed in Egyptian Stock Market, **Scientific Journal of Business and Environmental Studies**, Ismailia Faculty of Commerce, Suez Canal University, 7 (4): 24-56.

- Abdelrhman, A.N.; K.Z. Labib; & A.F. Elbayoumi (2014), Measuring Audit firms', Intellectual Capital as a Determinant of Audit Quality: A suggested Model, **Journal of Modern Accounting and Auditing**, 10 (10): 59-79..
- Abhayawansa, S.; & M. Azim (2014), Corporate Reporting of Intellectual Capital: Evidence from the Bangladeshi Pharmaceutical Sector, **Asian Review of Accounting**, 22 (2): 98-127.
- Abu Zraiq, M. A. & F. H. Bt Fadzil, (2018) The Impact of Audit Committee Characteristics on Firm Performance: Evidence from Jordan, **Scholar Journal of Applied Sciences and Research**, 1/5: 39-42
- AICPAC (American Institute of Certified Public Accountants (1994). Improving Business Reporting- A customer focus: Meeting the Information Needs Investors and Creditors. Available at: <http://www.aicpa.org>
- Al- Hamdeen, R.; & M. Suwaidan (2014), Content and Determinants of Intellectual Capital Disclosure: Evidence from Annual Reports of the Jordanian Industrial Public Listed Companies, **International Journal of Business and Social Science**, 5 (8): 165-175.
- Al- Shaer, H.; A. Salama; & S. Torns (2017), Audit Committees and Financial Reporting Quality: Evidence from UK Environmental Accounting Disclosures, **Journal of Applied Accounting Research**, 18 (1): 2-21.
- Alcaniz, L.; F. Gomez- Bezares; & R. Roslender (2011), Theoretical Perspectives on Intellectual Capital: A backward Look and a proposal for going forward, **Accounting forum**, 35 (2): 104-117.
- Alfraih, M. M.; (2018), What drives Intellectual Capital Reporting? Evidence from Kuwait, **International Journal of Productivity and Performance Management**, 67(3):571-589.
- Alfraih, M.M.; & A.M. Almutawa (2017), Voluntary Disclosure and Corporate governance: Empirical Evidence from Kuwait, **International Journal of Law and Management**, 59 (2): 217-236.
- Ali, M. M. ; S. S. N. Tuan Besar; & N. Mastuki (2017), Audit Committee Characteristics, Risk Management Committee and Financial Restatement, **Advanced Science Letters**, 23(1):287-291.
- Almaqoushi, W.; & R. Powell (2017), Audit Committee Quality Indices, Firm Value, Internal Control and Financial Reporting Quality, **European Financial Management**, 23 (2): 1-59.
- Alqatamin, R. M. (2018), Audit Committee Effectiveness and Company Performance: Evidence from Jordan, **Accounting and Finance Research**, 7(2): 48-61.
- AlShhadat, M. Q. A. (2017), The Effect of Corporate Governance on the Intellectual Capital Disclosure: Evidence from Jordan, **PHD, Thesis**, Henley Business School, The University of Reading.

- Altarawneh, I. (2017), Effect of Intellectual Capital on Competitive Advantage in the Jordanian Pharmaceutical Companies, **European Journal of Business and Management**, 9(5): 39-53.
- Alzeban, A. (2015), Influence of Audit Committee Industry Expertise on Internal Audit, **International Journal of Business and Management**, 10(4): 26-34.
- Amer, M.; A.A. Ragab;& S.E. Shehata, (2014), Audit Committee Characteristics and firm Performance: Evidence from Egyptian Listed Companies, **Proceedings of 6th Annual American Business Research Conference, 9-10 June**, Sheraton La Guardia East Hotel, New York, USA:1-25. Available at: ISBN: 978-1-922069-52-8.
- ASB (Accounting Standards Board) (2006), "Reporting Statement: Operating and Financial Review". (ASB: London).
- Bajra, u.; & S. Cadez (2018), Audit Committees and Financial Reporting Quality: The 8th Eu Company Law Directive Perspective, **Economic System**, 42 (1): 151- 163.
- Baldini, M. A. & G. Liberator (2016), Corporate Governance and Intellectual Capital Disclosure: An Empirical Analysis of the Italian Listed Companies, **Corporate Ownership & Control**, 13(2): 187-201.
- Barka, H.; & F. Legendre (2017), Effect of the Board of Directors and the Audit Committee on Firm Performance: A Panel Data Analysis, **Journal of Management & Governance**, 21 (3): 737-755.
- Bédard, J.; & Y.Gendron (2010), Strengthening the Financial Reporting Systems: Can Audit Committees deliver?, **International Journal of Auditing**, 14(2): 147-210. Available at <https://doi.org/10.1111/j.1099.1123.2009.00413>.
- Blue Ribbon Committee (BRC) (1999), Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees, **The Business Lawyer**, 54(3):1067-1095. Availabl at: www.jstor.org/stable/40687877.
- Cheng, M.; W. Green; P. Conradie; N. Konishi;& A. Romi (2014), The International Integrated Reporting Framework: Key Issues and Future Research Opportunities, **Journal of International Management& Accounting**, 25 (1): 91-119.
- Chou, T.K.; & A.D.Buchdadi (2017), Independent Board, Audit Committee, Risk Committee, The Meeting Attendance Level and its Impact on the Performance: A Study of Listed Banks in Indonesia, **International Journal of Business Adminstration**, 8 (3): 24-36.
- CIC (Commission on Intellectual Capital), (2008), "Principles for effective communication of intellectual capital", EFFAS: European Federation of Financial Analysts Societies.
- Cohen, J. R.; G. Krishnamoorthy; & A. wright (2014), Enterprise Risk Management and the Financial Reporting Process: The Experiences of

- Audit Committee Members, CFOS, and External Auditors, Available at, <http://ssrn.com/abstract=2444397>.
- Cricelli, L.; M. Greco; M. Grimaldi; L. P. Llanes Dueñas, (2018) "Intellectual capital and university performance in emerging countries: Evidence from Colombian public universities", **Journal of Intellectual Capital**, 19 (1) :71-95, <https://doi.org/10.1108/JIC-02-2017-0037>
 - Desoky, A.M.; & H. Khasharmeh (2016), Perceptions on the Impact of Audit Committees on Financial Reporting Quality: Evidence from Bahrain, **Journal of Accounting and Auditing Aujaa**, Faculty of Commerce, Bani Sweaf university, 4(2):231-252.
 - Dženo Poljac, V.; G. Yaacoub; N. Elkanj; & N. Bontis (2017), Impact of Intellectual Capital on Corporate Performance: Evidence from the Arab Region, **Journal of Intellectual Capital**, 18 (4): 884-903.
 - European Commission under the Targeted Socio-Economic Research (TSER), (2002), "Measuring intangibles to understand and improve innovation management (MERITUM)".
 - FASB (Financial Accounting Standards Board), (2001), "Improving Business Reporting: Insights into Enhancing Voluntary Disclosures", Steering Committee Report, Business Reporting Research Project. Norwalk, CT: FASB. Available at: [http:// www.fasb.org](http://www.fasb.org).
 - Ferreira, A.L.; M.C.Branco; & J.A.Moreira (2012), Factors Influencing Intellectual Capital Disclosure by Portuguese Companies, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 2(2): 278-298.
 - Gamerschlag, R, (2013); Value Relevance of Human Capital Information, **Journal of Intellectual Capital**, 14 (2): 325 – 345.
 - Gan, K.; Z. Saleh; M. Abessi; & C.C.Huang (2013), Intellectual Capital Disclosure in the Context of Corporate Governance, **International Journal of Learning and Intellectual Capital**, 10 (1): 52-70.
 - Gebrayel, E.; H. Jarrar; C. Salloum; & Q. Lefebvre (2018), Effective Association between Audit Committees and the Internal Audit Function and its impact on Financial Reporting Quality: Empirical Evidence from Omani Listed firms, **International Journal of Auditing**, 22(2):197-213.
 - Gunes, N.; & M. S. Atilgan (2016), Comparison of the Effectiveness of Audit Committees in the UK and Turkish Banks, **International Journal of Financial Research**, 7(2): 19-29.
 - Haji, A. A.; & M. Anifowose (2016), Audit Committee and Integrated Reporting Practice: does Internal Assurance Matter?, **Managerial Auditing Journal**, 31 (8/9): 915-948.
 - Haji, A.A. (2015), "The role of audit committee attributes in intellectual capital disclosures: Evidence from Malaysia", **Managerial Auditing Journal**, 30(8/9):756-784.
 - Hamdan, A. M.; A.M. Sarea; & S.M.R. Reyad (2013), The Impact of Audit Committee Characteristics on the Performance: Evidence from

- Jordan, **International Management Review**, 9 (1): 32-43. Available at: <http://www.aaajournals.org>.
- Hamdan, A.M.M; S.M.S. Mushataha; & A.A.M. Al-Sartawi (2013), The Audit Committee Characteristics and Earnings Quality: Evidence From Jordan, **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**, 7(4): 51-80.
 - Hasan, R.; N. Mohammad; & M. F. Alam (2017), Governance Corporate Reputation and Intellectual Capital Disclosure, **Journal of Accounting, Finance and Economics**, 7 (1): 58-71.
 - Hidalgo, R.L.; E. García- Meco; & I. Martinez (2011), Corporate Governance and Intellectual Capital Disclosure, **Journal of Business Ethics**, 100(3):483-495.
 - Houssein Eddine, C.O.; S.N.Abdullah; F. AbdulHamid; & D.M.Hossain (2015), The Determinants of Intellectual Capital Disclosure: A meta-Analysis Review, **Journal of Asia Business Studies**, 9 (3): 232-250.
 - IIRC (International Integrated Reporting Council),(2013), The International Integrated Reporting Framework. Available at: <http://www.theiirc.org/the-iirc/>
 - Isa, M.A.; & L.A.Ismail (2015), The Effects of Boards Composition, Rewards and Ownerships on Intellectual Capital Efficiency of Banks in Nigeria, **Issues in Social and Environmental Accounting**, 9 (2): 103-116.
 - Ishak, Z.; & A.M. Al- Ebel (2018), Monitoring Mechanisms and Intellectual Capital Disclosure among Banks in the GCC, **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 22(1): 1-16.
 - Ismail, T., (2011), Intellectual Capital Reporting in Knowledge Economy of Egypt, **International Journal of Critical Accounting**, 3 (2/3): 293-317.
 - Jihene, F. (2013), The Effect of Inteelectual Capital Diclosure on the value creation: An Empinical Study using Tunisian Annual Reports, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 3 (1): 81-107.
 - Kamolsakulchai, M. (2015), The Impact of Audit Committee Effectiveness and Audit Quality on Financial Reporting Quality of Listed Company in Stocks Exchange of Thailand, **Review of Integrative Business and Economics Research**, 4 (2): 328-341.
 - Katmon, N.; & O.Al Farooque (2017), Explopring the Impact of Internal Corporate Governance on the Relation between Disclosure Quality and Earnings Management in the UK Listed Companies, **Journal of Business Ethics (JBE)**, 142(2): 345-367.
 - Khafid, M.; & D. Alifia (2018), The Moderation Rol of the Audit Committee Quality on the Effect of the Ownership Structure on

- Intellectual Capital Disclosures, **Journal Dinamika Akuntansi (JDA)**, 10(1): 27-39.
- Kibiya, M.U.; A. Che- Ahmad; & N. A. Amran. (2016), Audit Committee Independence, Financial Expertise, Share Ownership and Financial Reporting quality: Futher Evidence from Nigeria, **International Journal of Economics and Financial**, 6 (7): 125-131.
 - Li, J.; & M. Mangena (2014), Capital Market Pressures and the Format of Intellectual Capital Disclosure in Intellectual Capital Intensive firms, **Journal of Applied Accounting Research**, 15 (3) : 339 – 354.
 - Li, J.; M. Mangena; & R. Pike (2012), The Effect of Audit Committee Characteristics on Intellectual Capital Disclosure, **The British Accounting Review**, 44(2): 98-110.
 - Li, J.; R. Pike; & R. Haniffa (2008). Intellectual Capital Disclosure and Corporate Governance Structure in UK firms, **Accounting and Business Research**, 38 (2): 136-159.
 - Li, Y.; Z. Zhao (2018), The dynamic impact of Intellectual Capital on Firm Value: Evidence from China, **Applied Economics Letters**, 25 (1): 19-23.
 - Madi, H.K.; Z. Ishak; & N.A.A. Manaf (2014), The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Voluntary disclosure, **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 164: 486-492.
 - Mangena, M.; J. Li; & V. Tauringana (2016), Disentangling the Effects of Corporate Disclosure on the Cost of Equity Capital: A Study of the Role of Intellectual Capital Disclosure, **Journal of Accounting Auditing & Finance**, 31 (1): 3-27.
 - Meressa, H.A., (2016), Determinants of Intellectual Capital Performance: Empirical Evidence from Ethiopian Banks, **Research Journal of Finance and Accounting**, 7 (13): 10-19.
 - Mishra, M.; & A.K. Malhotra (2016). Audit Committee Characteristics and Earnings Management: Evidence From India, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 6(2): 247-273.
 - Mulyadi, M.S.; & R.R.Panggabean (2017), Intellectual Capital Reporting: Case Study of High Intellectual Capital Corporations in Indonesis, **Internetonial Journal of Learnind and Intellectual Capital**, 14 (1): 1-10.
 - Muttakin, M. B.; A. Khan; & A. R. Belal (2015), Intellectual Capital Disclosures and Corporate Governance: An Empirical Examination, **Advances in Accounting**, 31(2): 219-227.
 - Omar, F.; & N. Christian (2014), Improving the Information Environment for analysts: Which Intellectual Capital Disclosures matter the most?, **Journal of Intellecual Capital**, 15 (1): 142-156.

- Othman, R.; L. F. Ishak; S.M.M. Arif; & N. A. Aris, (2014). Influence of Audit Committee Characteristics on Voluntary Ethics disclosure, **Procedia- Social and Behavioral Sciences**, Vol. 145: 330-342.
- Ousama, A.A.; A. Fatima; & A. Hafiz- Majdi (2012), Determinants of Intellectual Capital Reporting: Evidence from Annual of Reports of Malaysian Listed Companies, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 2 (2): 119-139.
- Pomeroy, B.;& D. B. Thorntom (2008), Meta- analysis and the Accounting Literature: The Case of Audit Committee Independence and Financial Reporting Quality, **European Accounting Review**, 17: 305-330.
- Poretti, C.; A. Schatt; & L. Bruynseels (2018), Audit Committees' Independence and the Information Content of earning announcements in Western Europe, **Journal of Accounting Literature**, 40: 29-53.
- Pradita, I.I.; & B. Solikhah (2017), The Influence of Industry Type, Ownership Structure, Company Risk, and Intellectual Capital Efficiency on Intellectual Capital Performance, **Accounting Analysis Journal (AAJ)**, 6 (2): 277-287.
- Qasim, A., (2018), Audit Committee Effectiveness: Reflections from the UAE, **International Journal of Economics and Business Research**, 15 (1):87-107.
- Ramadan, M.M.(2018), The Value Relevance of Accounting Information Including Intangibles Acomparative Applid Study of Companies Listed in the Egyption Stock Market based on Ownership Structure, **Accounting Thorght** , Department of Accounting, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 22(2) :2-51.
- Rodrigues, L. L.; F. Tejedro- Romero; & R. Craig (2017), Corporate Governance and Intellectual Capital Reporting in aperiod of Financial Crisis: Evidence from Portugal, **International Journal of Disclosure and Governance**, 14 (1): 1-29.
- Rodrigues, L.L.; F. Tejedro- Romera; & R. Craig (2017), Corporate Governance and Intellectual Capital Reportinf in a period of Financial Crisis: Evidence from Portugal, **International Journal of Disclosure and Governance**, 14 (1): 1-29.
- Sarbans- Oxley Act (2002), Washington DC US Congress. Available at: http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-107_Publ204/pdf
- Scaltrito, D.; (2014), Intellectual Capital Disclosure in Italy- An Empirical Analysis, **Journal of Contemporary Research in Management**, 9 (4): 35-62.
- Schiemann, F.; K. Richter; & T.W. Gunther (2015), The Relationship between Recognised Intangible assets and Voluntary Intellectual Capital Disclosure, **Journal of Applied Accounting Research**, 16 (2): 240-264.
- Sen, M.; & D. Sharma (2013), Intellectual Capital Disclosure of Select Pharmaceutical and Software Companies in India, **The IUP Journal of Accounting Research& Audit Practices**, XII (1): 47-62.

- Sherif M.; & M. Elsayed (2016), The Impact of Intellectual Capital on Corporate Performance: Evidence from the Egyptian Insurance Market, **International Journal of Innovation Management**, 20(3): April 1-47.
- Siagian, D.; & S.V. Siregar (2018), The Effect of Audit Committee Financial Expertise and Relative Status on Earnings Management: Case of Indonesia, **Journal of Akuntansi**, Sept. XXII (3): 321-336.
- Singh, R.D; & K.P.Narwal (2016), An Examination of the Relationship between Intellectual Capital Efficiency and Financial Performance, **South Asian Journal of Management**, 23 (3): 78-101.
- Soliman, M.M.; & A.A. Ragab (2014), Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt, **Research Journal of Finance and Accounting**, 5 (2): 155-166.
- Sun, J.; G. Lan; & G.Liu (2014), Independent Audit Committee Characteristics and Real Earnings Management, **Managerial Auditing Journal**, 29 (2): 153-172.
- Taliyang, S. M.; & M. Jusop (2011), Intellectual Capital Disclosure and Corporate Governance Structure: Evidence in Malaysia, **International Journal of Business and Management**, 6 (12): 109-117.
- Tawy, N.; & T. Tollington (2012), Intellectual Capital: Literature Review, **International Journal of Learning and Intellectual Capital**, 9(3): 241-259.
- Tuan, M, G.; K. Tarihi (2016), The Association between Audit Committee Characteristics and Accounting Conservatism: Evidence From Borsa Istanbul, **Accounting and Auditing Review**, 47: 115-130.
- Uzliawati, L.; D. Suhardjanto; & K. Djati (2014), The Characteristics of Audit Committee and Intellectual Capital Disclosure in Indonesia Banking Industry, **GSTF, Journal on Business Review, (GBR)**, 3 (2): 18-24.
- Vlamincs, N.; & G. Sarens (2015), The Relationship between Audit Committee Characteristics and Financial Statement Quality: Evidence from Belgium, **Journal of Management and Governance**, 19 (1): 145-166.
- Wang, Q.; U. Sharma; & H. Davey (2016), Intellectual Capital Disclosure by Chinese and Indian Information Technology Companies: A Comparative analysis, **Journal of Intellectual Capital**, 17 (3): 507-529.
- Whiting, R.H.; & J. Woodcock (2011), Firm Characteristics and Intellectual Capital Disclosure by Australian Companies, **Journal of Human Resource Costing & Accounting**, 15 (2): 102-126.
- Wilbanks, R.M.; D.R.Hermanson; V.D.Sharma (2017), Audit Committee Oversight of Fraud Risk: The Role of Social Ties, Professional Ties, and Governance Characteristics, **Accounting Horizons**, 31 (3): 21-38.
- Yadirichukwa; & Appah (2013), Audit committee and Timeliness of Financial Reports: Empirical Evidence from Nigeria, **Journal of Economic and Sustainable Development**, 4(20) :14-26. Available at: <http://www.iiste.org>.

- Yaseen, S.G.; D:Dajani; Y. Hasan (2016), The Impact of Intellectual Capital on the Competitive Advantage: Applied Study in Jordanian Telecommunication Companies, **Computers in Human Behavior**, 62: 168- 175.
- Yilmaz, I.; & G. Acar (2018), The Effects of Intellectual Capital on Financial Performance and Market Value: Evidence from Turkey, **Eurasian Journal of Business and Economics (EJBE)**, 11 (21): 117-133.
- Yu, A.; L. Garcia- Lorenzo; & I.Kourti (2017), The Role of Intellectual Capital Reporting (ICR) in Organisational Transformation: A Discursive Practice Perspective, **Critical Perspective on Accounting**, 45: 48-62.

9- ملحق البحث

المؤشر المقترح للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري

أ- رأس المال البشري Human Capital		ب- رأس المال الداخلي Internal Capital (التنظيمي) :(Organisational)		ج- رأس المال الخارجي (العلاقات) External Capital(Relational)	
1	العاملين	12	حقوق التأليف والنشر	26	العلامات التجارية
2	تعليم العاملين	13	براءات الاختراع	27	العملاء
3	تدريب العاملين	14	العلامات التجارية	28	رضا العملاء
4	إنتاجية العاملين	15	ثقافة الشركة	29	عملاء جدد
5	ولاء ورضا العاملين	16	فلسفة الإدارة	30	العلاقات مع الموردين
6	تحفيز العاملين	17	نظم المعلومات والشبكات	31	قنوات التوزيع
7	خبرة العاملين	18	العلاقات المالية	32	حصة الشركة في السوق
8	معدل دوران العاملين	19	العلاقات (العمليات) الإدارية	33	الأسواق العالمية
9	العمل المرتبط بالريادة (روح المبادرة)	20	أنشطة البحوث والتطوير	34	أسماء الشركات
		21	الدراية الفنية	35	العلاقة مع أصحاب المصالح الأخرى (العلاقات العامة)
10	العمل المرتبط بالمعرفة	22	عمليات الشركة	36	الجوائز (حصلت عليها الشركة نتيجة ابتكارات العاملين)
11	التأهيل المهني	23	الابتكارات	37	التعاون التجاري والمشاريع المشتركة
		24	الشركات التابعة والشقيقة	38	مدي محافظة الشركة على البيئة
		25	التراخيص والشهادات والاتفاقيات التجارية	39	علاقة الشركة بالمجتمع
				40	التعاون مع المؤسسات البحثية